جامعة الدكتور يحي فارس

المدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

شعبة: العلوم الاقتصادية **تخصص: إقتصاد كمي.**

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر

الموضوع:

أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر

(دراسة قياسية للفترة: 1990 -2020)

من اعداد الطالبتين: **تحت اشراف الأستاذة:**

✓ **بوعيشة سلمى.** **ولد شرشالي سمية**

✓ **مرسلي صورية.**

غزازي عماد	أستاذ	رئيسا
ولد شرشالي سمية	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
صغيري سيد علي	أستاذ محاضر أ	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021


بسم الله الرحمن الرحيم



شكر وعرفان

اللهم لك الحمد حمدا أبلغ به رضاك، أؤدي به شكرك واستوجب به المزيد من فضلك. اللهم لك الحمد كما أنعمت علينا نعما بعد نعم ولك الحمد في السراء والضراء ولك الحمد في الشدة والرخاء ولك الحمد لتوفيقنا على إتمام هذا البحث أما بعد:

"لكل مبدع إنجاز ولكل شعر قصيدة ولكل مقام مقال ولكل نجاح شكر وتقدير، فجزيل الشكر نهديكم ورب العرش يحميكم."

إلى الأستاذ المشرفة: **"ولد شرشالي سمية"**، الذي لم تكف حروف هذه المذكرة لإيفائها حق صبرها الكبير علينا، وتوجيهاتها العلمية التي لا تقدر بثمن، والتي ساهمت بشكل كبير في اتمام واستكمال هذا العمل.

إلى من سيتكبد عناء قراءة مذكرتنا وتصحيحها، أساتذتنا الأعزاء أعانكم الله في عملكم هذا

إلى كل معلم، كان لمروره ذكريات جميلة نرويها بابتسامة أو دمعة. مروركم وضع حجرا فوق الآخر، شيد شخصية لن يهزمها الفشل

إلى عائلتنا الكريمة التي سارت معنا خطوة بخطوة لنصل إلى ما نحن عليه اليوم، أدامكم الله لنا.

إلى كل من أعاننا ولو بكلمة طيبة، إلى كل متطلع محب للمعرفة ستطال يمناه يوما ما عملنا المتواضع هذا.

لكم جميعا شكرا وتقديرا، ما توفيقنا إلا من الله ومنكم.

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا، ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا.

أما بعد، أهدي هذا العمل المتواضع:

يامن احمل اسمك بكل فخر، يامن افتقدك دوما، يا من يرتعش قلبي لذكرك يامن تمنيت رؤية نجاحي واودعتني لله قبل هذا اهديك عملي هذا" **ابي الغالي**" رحمك الله

الى ملاكي في الحياة، الى معنى الحب، الحنان والتفاني، الى بسمتي في الحياة وسر الوجود الى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي، انت رمز الحب والتضحية، انت يا قرة العين انت الغالية "**امي الحبيبة** "

اطال الله في عمرك وادام قلبك محبا راضيا نابضا لي.

إلى سندي وقوتي من كان لي اب قبل اخ الى اخي الأكبر "**جديد**"، الى من جرع الكاس فارغا ليسقيني قطرة حب الى من كلت انامله ليقدم لنا لحظة سعادة الى أخي "**يحي**" إلى القلوب الطاهرة اخوتي"**محمد، نذير**"

الى مربيتي وامي الثانية الى من أفضلها على ذاتي التي تضحي من أجلى الى من كانت اول من علمني العلم الى من تنتظر نجاحي الى اختي الكبرى "**العلجة**" جوهرتي الثمينة.

الى المحبة التي لا تنتهي والخير بلا حدود اختي "**خيرة**"

الى التي رافقتني اول خطوة لطلب العلم ذات النوايا الصادقة والقلب الطيب اختي "**فتيحة**"

الى من كانت سندا لي منذ التحاقي بمقاعد الدراسة اختي "**هناء**"

الى من كانت بمثابة توأم لي في كل صغيرة وكبيرة اختي "**موخا**"

الى المتميزتين بنات اختي "**فاطمة** "و"**هاجر**" وبنات أخي "**وداد، نجمة** "إلى براعمي وفرحتي "**عبد الرحمان، عبد الجليل، آية، خديجة، أبو بكر، يونس، عبد الله، سلين، منصف، ياسر، عبد المعز، رؤيا**."

الى صديقتي الطفولة "**حبيبة**" "**سميحة**" لزميلتي " **صورية** " شكرا مشاركتي في هذ العمل

إلى صديقات المشوار " **سلسبيل، آية، أماني، وردة، حنان، نجاة، أنفال**" سعدت برفقتكم أحبتي

إلى زملائي " **نصر الدين، موسى، فاتح**" شكرا على مساندتكم وتشرفت بمعرفتكم

اختلطت دموع فرحتي بتخرجي وحزني بوداع احبتي، في غمضة عين مرت أيامنا ها نحن اليوم نودع احبتنا والمكان الذي ضمننا **لكم جميعا اهدي عملي هذا**.

سلمى

الإهداء

نحمدك ربي حمدا يليق بجلال وجهك و عظيم سلطانك، أما بعد...

لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نهدي ثمرة جهدنا إلى رمز الحنان التي منحتني سنين عمرها... إلى أجمل شيء في الوجود...**"أمي"**،

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة الحب إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم والنجاح **"أبي" الغالي**، رحمك الله

إلى اخوتي سندي "**سيدعلي**، **عبد القادر..**"

إلى من كانت بجانبي في مشواري الدراسي، من علمتني الطيبة والإحسان. التي توجنا صداقتنا بالأخوة" **بوسهوة روفيدة....**"

أخص بالذكر زميلتي و أختي **"سلمى بوعيشة"** من علمتني التفاؤل و البساطة، التي أعانتني و ساعدتني، كما تشرفت أني كنت شريكتك في عمل هذه المذكرة....

شكرا لكما صديقاتي واحبائي

أشكر زوجة أخي" **يسرى** "أدامها الله بخير..

إلى من وقف بجانبي في السراء والضراء زوجي **"محمد"**

الى من ساندني ولو بكلمة طيبة .....

الى كل من احاطني بحبهم ودعمهم لكم كل الامتنان...

صورية



ملخص الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى قياس أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1990 إلى 2020، وذلك باستخدام أسلوب تحليلي بناءا على المؤشرات والبيانات بالإضافة إلى دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لاختبار وجود التكامل المشترك بين المتغيرات، وتقدير العلاقة بينهم في المدى الطويل والمدى القصير، وكشفت النتائج المتحصل عليها أن

هناك تكامل مشترك بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.

التجارة الخارجية تؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، النمو الاقتصادي، التكامل المشترك.

Study summary:

This research aims to measure the impact of foreign trade on economic growth in Algeria during the time period from 1990 to 2020, using an analytical method based on indicators and data in addition to a standard study using the Autoregressive Distributed Deceleration Model ARDL to test the presence of co-integration between the variables, and to estimate the relationship between them in the long and short term, and the obtained results revealed that there is a joint complementarity between foreign trade and economic growth.

Keywords: foreign trade, economic growth, joint integration

المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير	
الاهداء	
الملخص	
قائمة المحتويات	**I**
قائمة الأشكال	**V**
قائمة الجداول	**VIII**
قائمة الملاحق	**X**
المقدمة	**1**
الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.	
تمهيد	**7**
المبحث الأول: التجارة الخارجية في الجزائر.	**8**
المطلب الأول: تعريف وأهمية التجارة الخارجية	**8**
المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية	**13**
المطلب الثالث: واقع تطور التجارة الخارجية الجزائرية	**16**
المطلب الرابع: تحرير التجارة الخارجية.	**21**
المطلب الخامس: افاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة	**24**
المبحث الثاني: النمو الاقتصادي	**29**

المطلب الأول: تعريف وفوائد النمو الاقتصادي	**29**
المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي	**32**
المطلب الثالث: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي	**35**
المطلب الرابع: العلاقة بين النمو والتجارة الخارجية	**41**
المبحث الثالث: الأبحاث والدراسات السابقة	**44**
المطلب الأول: تعريف الدراسات السابقة	**44**
المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسة والدراسات السابقة	**48**
خاتمة الفصل	**50**
الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي	
مقدمة الفصل	**52**
المبحث الأول: مفاهيم حول القياس الاقتصادي	**53**
المطلب الاول: مفهوم القياس الاقتصادي	**53**
المطلب الثاني: اهداف الاقتصاد القياسي	**54**
المطلب الثالث: علاقة الاقتصاد القياسي بالعلوم الأخرى	**55**
المطلب الرابع: تحليل السلاسل الزمنية	**55**
المبحث الثاني: التأصيل النظري للتكامل المشترك	**56**
المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية	**56**
المطلب الثاني: تحديد درجة تكامل النموذج **واختبار منهج الحدود F-Bounds test.**	**58**

المبحث الثالث: تقديم وبناء نموذج الدراسة	**60**
المطلب الأول :نموذج ومتغيرات الدراسة	**60**
المطلب الثاني: تحديد درجة استقراريه متغيرات الدراسة	**63**
المبحث الرابع: قياس تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي	**66**
المطلب الاول :تحديد درجات التأخير وفترات الابطاء المثلى	**66**
المطلب الثاني :اختبار التكامل المشترك bounds test	**69**
المطلب الثالث: نموذج تصحيح الخطأ	**70**
المبحث الخامس: اختبارات تشخيص النموذج	**73**
المطلب الأول: اختبار عدم ثبات التباين حد الخطأ	**73**
المطلب الثاني: اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء	**74**
المطلب الثالث: اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية	**74**
المطلب الرابع: اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعلمات النموذجSTABILITY TEST	**75**
المطلب الخامس: نتائج اختبار Ramsey	**76**
خلاصة الفصل	**77**
خاتمة	**78**
قائمة المراجع	**81**
قائمة الملاحق	**88**

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	جدول الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.	31
(2-1)	جدول تحليل تطور التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2017	42
(3-1)	جدول أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.	48
(1-2)	جدول يمثل متغيرات الدراسة والرموز المصطلحية لها والمصدر.	63
(2-2)	جدول يمثل قراءة إحصائية لبيانات متغيرات الدراسة	63
(3-2)	جدول نتائج اختبار ديكي فولر ADF لمتغيرات الدراسة في المستوى.	65
(4-2)	جدول نتائج اختبار ديكي فولر ADF لمتغيرات الدراسة في الفرق الأول.	66
(5-2)	جدول يمثل اختيار درجة التأخير الملائمة للنموذج	68
(6-2)	جدول نتائج اختبار فترات الإبطاء الزمني المثلى	69
(7-2)	جدول نتائج اختبار منهج الحدود F-Bounds test	70
(8-2)	جدول نتائج تقدير نموذج ARDL في الأجل القصير	71
(9-2)	جدول نتائج اختبار عدم ثبات التباين	73
(10-2)	جدول نتائج اختبار الارتباط الذاتي	74
(11-2)	جدول نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي	74
(12-2)	جدول نتائج اختبار Ramsey	76

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	منحنى تطور صادرات السلع والخدمات (من إجمالي الناتج المحلي %)	19
(1-2)	منحنى تطور صادرات المحروقات.	19
(1-3)	منحنى تطور واردات السلع والخدمات.	20
(2-1)	الشكل يمثل تقدير النموذج في الأجل الطويل	71

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
الملحق رقم (1)	بيانات متغيرات الدراسة	89
الملحق رقم (2)	تقدير النموذج	90
الملحق رقم(3)	تحديد درجة تأخير المتغير GDP	90
الملحق رقم (4)	تحديد درجة تأخير المتغير LEX	91
الملحق رقم (5)	تحديد درجة تأخير المتغير LIM	91
الملحق رقم (6)	تحديد درجة تأخير المتغير LK	92
الملحق رقم (7)	تحديد درجة تأخير المتغير INF	92
الملحق رقم (8)	اختبار جذر الوحدة للمتغير LGDPعند الفرق الأول	93
الملحق رقم (9)	اختبار جذر الوحدة للمتغير LEXعند المستوى	93
الملحق رقم (10)	اختبار جذر الوحدة للمتغير LIMعند المستوى.	94
الملحق رقم(11)	اختبار جذر الوحدة للمتغير LKعند الفرق الأول.	94
الملحق رقم(12)	اختبار جذر الوحدة للمتغير INFعند الفرق الأول.	95
الملحق رقم(13)	اختيار درجة التأخير الملائمة للنماذج.	95
الملحق رقم(14)	تحديد فترات الإبطاء المثلى حسب معيار Akaike info criterion	96
الملحق رقم(15)	اختبار منهج الحدود bounds test.	97
الملحق رقم(16)	تقدير النموذج في الأجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ.	98
الملحق رقم(17)	تقدير النموذج في الاجل الطويل.	98
الملحق رقم(18)	اختبار ثبات التباين حد الخطأ.	99
الملحق رقم(19)	اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء	100

الملحق رقم(20)	**اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.**	**101**
الملحق رقم(21)	**اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعلمات النموذج " stability test '.**	**101**

مقدمة

مقدمة:

تعتبر التجارة الخارجية احد المكونات الرئيسية للعلاقات الاقتصادية الدولية، فهي الشكل التقليدي الأقدم والأكثر تطورا لهذه العلاقات، إذ تشكل مقدمة وفي نفس الوقت نتيجة للتقسيم الدولي للعمل الذي تتمحور مختلف أشكاله حولها، فهي تربط العالم في منظومة اقتصادية دولية موحدة وقد غدت عمليات تدويل وعولمة الإنتاج ورأس المال والجوانب الأساسية لحياة الإنسان والمجتمع، أهم العمليات التي تؤثر في الاقتصاد العالمي، وتعمل على تغيره بصورة جذرية، بحيث صار الترابط والتكامل المتزايد هو السمة الأساسية للتطور العالمي في الوقت الراهن.

كما تعتبر التجارة الخارجية أداة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة، فهي تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تنويع الأنشطة الصناعية للبلد وخلق قيم مضاعفة جديدة والتي يعبر عنها عادة بالصادرات من السلع والخدمات، إضافة إلى جلب الاستثمارات الأجنبية التي تساهم أيضا في التنمية، من خلال عوامل الإنتاج المختلفة التي تتبعها، ما يعني تحسينا للهياكل والبنى القاعدية ودفعا أكبر لزيادة ورفع الإنتاجية خاصة عن طريق التكنولوجيات الحديثة التي هي في الغالب مملوكة من طرف أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة المتمثلة أساسا في الشركات متعددة الجنسيات، وهو ما يعني المساهمة في زيادة دخول الحكومات والأفراد على حد سواء، وخلق فرص عمل جديدة وبالتالي تقليص معدلات البطالة وتحسين مستويات المعيشة وزيادة رفاهية المجتمعات، دون إغفال انعكاساتها على الجوانب البيئية سواء بالسلب أو الإيجاب، وهو ما يعني في مجمل القول تأثيرها على مختلف الأبعاد المكونة للتنمية المستدامة وتأثيرها بتبني الدول لضوابط ومعايير هذه الأخيرة.

والجزائر وعلى غرار مختلف الدول النامية، عاكفت ومنذ استقلالها على اتخاذ إجراءات وتدابير لتنظيم قطاع تجارتها الخارجية بما يخدم مجموعة الأهداف الاقتصادية التي حددتها الدولة في كل فترة، وقد اختلفت هذه السياسات باختلاف الظروف الاقتصادية والايديولوجيات السياسية التي حكمت البلد، بدءا بالرقابة الإدارية للتجارة الخارجية في العشرية الأولى التي تلت الاستقلال، مرورا باحتكار الدولة لهذا القطاع لعشريتين كاملتين وصولا إلى مرحلة الانفتاح أو التحرير التجاري الذي رافق الانفتاح السياسي والاقتصادي الذي تم تبنيه في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات. وقد كان لهذه السياسات التي أتبعت في هذا المجال، في مختلف المراحل والفترات سابقة الذكر، بالغ الأثر على المسيرة التنموية في البلد ككل وعلى مختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 1990-2020؟

الأسئلة الفرعية:

وللإجابة على السؤال الرئيسي تنبثق التساؤلات التالية:

- هل هناك علاقة طردية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020؟
- هل هناك علاقة تكامل مشترك بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على التساؤلات السابقة اعتمدنا على جملة من الفرضيات التي تعتبر كإجابة مبدئية على مختلف التساؤلات المطروحة:

- توجد علاقة طردية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- توجد علاقة تكامل مشترك بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الدافعة لاختيار هذا الموضوع كانت كالآتي:

- **أسباب ذاتية:**
  - الميول الشخصي لدراسة هذه المواضيع ذات الصلة بالنمو الاقتصادي والتجارة وكونه يندرج في إطار التخصص.
  - الرغبة في المواضيع القياسية.
- **أسباب موضوعية:**
  - يعتبر من المواضيع الحيوية والمهمة في مظهرها، المعقدة في تحليلها ودراستها.

أهداف الدراسة:

نسعى من هذا البحث تحقيق جملة من الأهداف لعل من أهمها ما يلي:

- محاولة معرفة العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.
- محاولة إبراز أهمية التحليل القياسي باستخدام نموذج ARDL.

أهمية الدراسة:

- تتجسد أهمية الدراسة في معرفة التجارة الخارجية وأهم النظريات المفسرة لها.
- معرفة العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

حدود الدراسة:

الإطار المكاني: تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الجزائر.

الإطار الزماني: لقد تم تحديد فترة الدراسة(1990-2020).

منهج المستخدم في الدراسة:

نظرا لطبيعة الدراسة سنعتمد على المناهج الأساسية التالية:

- المنهج الوصفي: سنعتمد على المنهج الوصفي من خلال استعراض مفاهيم نظرية ووصف التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي ونظريات التجارة الخارجية ونماذجهم، إضافة إلى تحليل العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي وتقييم وضعيتها في الجزائر، وتحليل الإحصائيات الاقتصادية وسرد تطور الاقتصاديات من خلال قراءة التقارير والوثائق ونتائج النماذج.
- المنهج الاستقرائي والاستنباطي: سنعتمد على المنهج الاستقرائي والاستنباطي والمتمثل في الاقتصاد القياسي لمعالجة المعطيات الميدانية والإحصاءات المعدة لأغراض هذا البحث على النحو الذي يساعد على تحديد إشكالية البحث ووضع الفروض وجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالموضوع وتفسيرها بالاعتماد على الدراسة القياسية، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ARDL، وسيتم الاستعانة ببرنامج E-views.10 لاستخراج النتائج والقيام بالاختبارات اللازمة.

صعوبات الدراسة:

لعل أهم الصعوبات التي اعترضت السير الحسن للدراسة تتمثل فيما يلي:

- الانتقال إلى المكتبات الخارجة عن نطاق الجامعة للحصول على مختلف المصادر.
- صعوبة استخراج البيانات والإحصائيات.
- صعوبات متعلقة بالجانب القياسي.

هيكل الدراسة:

سنقسم هذا المبحث إلى قسمين رئيسين، جانب نظري وآخر تطبيقي.

الجانب النظري وهو الإطار النظري للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي والذي سينقسم إلى ثلاثة مباحث، حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى دراسة خمسة مطالب، ففي المطلب الأول سنتطرق إلى تعريف التجارة الخارجية وأهميتها، وفي المطلب الثاني سندرس أهم النظريات المفسرة للتجارة الخارجية، وفي المطلب الثالث سنتطرق إلى واقع تطور التجارة الخارجية الجزائرية، أما في المطلب الرابع سنتناول تحرير التجارة الخارجية وفي المطلب الأخير سنقوم بدراسة آفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة. وفي المبحث الثاني سنتطرق إلى أربعة مطالب تمثل المطلب الأول في مفهوم النمو الاقتصادي وفوائده، وفي المطلب الثاني سنتطرق إلى مقاييس النمو الاقتصادي، أما المطلب الثالث سندرس العوامل المحددة للنمو الاقتصادي وفي الأخير سنحدد العلاقة بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية. وفي المبحث الثالث سنتطرق إلى الدراسات السابقة.

أما الجانب التطبيقي وهو دراسة قياسية لأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي والذي سنتطرق فيه إلى خمسة مباحث، سنتطرق في المبحث الأول إلى أربعة مطالب، ففي المطلب الأول سندرس مفاهيم حول الاقتصاد القياسي، وفي المطلب الثاني سندرس أهم الأهداف للاقتصاد القياسي، وفي المطلب الثالث سنتطرق إلى علاقة الاقتصاد القياسي بالعلوم الأخرى، وفي الأخير سنقوم بدراسة تحليل السلاسل الزمنية. وفي المبحث الثاني سنقوم بدراسة مطلبين الأول حول دراسة استقراريه للسلاسل الزمنية والثاني التكامل المشترك. اما المبحث الثالث سندرس كذلك مطلبين تمثلا في نموذج متغيرات الدراسة وتحديد درجة استقراريه متغيرات الدراسة. اما المبحث الرابع سنتطرق إلى ثلاثة مطالب تمثلت في تحديد درجة التأخير وفترات الابطاء المثلى واختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ. وأخيرا في المبحث الأخير سندرس أربعة اختبارات في كل مطلب وتمثلت فيما يلي: اختبار عدم ثبات التباين حد الخطأ،

اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء، اختبار التوزيع الطبيعي واختبار الاستقرارية الهيكلية لمعلمات النموذج.

الفصل الأول

الإطار النظري للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

تأتي أهمية التجارة الخارجية في اقتصاديات مختلف دول العالم إلى كون أي بلد مهما بلغ من مستوى التطور فيه فإنه لا يستطيع أن يستغني عن بقية دول العالم وأن يعيش بمعزل عن العالم الخارجي ودورها في النمو الاقتصادي. كما تعتبر التجارة الخارجية أداة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة، فهي تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تنويع الانشطة الصناعية للبلد وخلق قيم مضاعفة جديدة. والجزائر وعلى غرار مختلف الدول النامية، عكفت ومنذ استقلالها على اتخاذ اجراءات وتدابير لتنظيم قطاع تجارتها الخارجية.

إن الحديث عن التجارة الخارجية يتوقف على فهمنا لأهم التطورات التي عرفها الأساس النظري الذي تقوم عليه، فمنذ عهد التجاريين مرورا بالكلاسيك والنيوكلاسيك وصولا إلى عهدنا الحالي، تعددت الأفكار والنظريات المفسرة لأسس قيام التجارة الخارجية ودوافع انتشارها.

وسنحاول من خلال فصلنا الأول هذا التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: التجارة الخارجية في الجزائر.

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: الأبحاث والدراسات السابقة.

المبحث الأول: التجارة الخارجية في الجزائر.

تمثل التجارة الخارجية من أهم القطاعات الحيوية في أي اقتصاد حيث تعتبر هذا المؤشر الجوهري على القدرة الإنتاجية والتنافسية للدولة، فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض وتساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، فحاولت الجزائر منذ الاستقلال العمل على تنمية اقتصادها وبلورة قدراتها الإنتاجية وتنويع إنتاجها وصادراتها خارج المحروقات وإصلاح مؤسساتها الاقتصادية من خلال تطهيرها وإعادة تأهلها.

المطلب الأول: تعريف وأهمية التجارة الخارجية.

أولا –مفهوم التجارة الخارجية:

لقد تعددت الصيغ المختلفة لتعريف التجارة الخارجية بناءا على الهدف من دراستها:

–**التعريف 1:** التجارة الخارجية هي أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة.[1]

–**التعريف 2:** كما يمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها تمثل أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات.[2]

–**التعريف 3:** يمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول. وتعتبر التجارة الدولية من علم الاقتصاد الجزئي، كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير والاستيراد وما إلى ذلك.[3]

–وانطلاقا مما سبق، نستطيع أن نعرف التجارة الخارجية بأنها عملية التبادل التجاري التي تتم بين الدول ودول العالم الأخرى. وتشمل عملية تبادل هذه السلع والخدمات.

---

[1]- السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، كلية التجارة _جامعة الإسكندرية، 2009، ص8.

[2] -حسام علي داود، أحمد الهزايمية، أيمن أبو خضير، عبد الله صوفان، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص13.

[3] -عبد الله الزبون، **التجارة الخارجية**، الطبعة العربية، دار اليازوري للنشر، عمان، 2015، ص9.

ثانيا: أهمية التجارة الخارجية.

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع (اقتصاد) من المجتمعات سوآءا أكان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا. فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، وتساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام.

وبالإضافة إلى ذلك تأتي أهمية التجارة الخارجية من خلال اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي. وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخول فيها، وقدرتها كذلك على الاستيراد. وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما له من أثار على الميزان التجاري.[4]

فالتجارة الخارجية تساعد في الحصول على المزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة نتيجة لمبدأ التخصص الذي تقوم عليه، وبما أن التكاليف تختلف في إنتاج نفس السلعة بين دول العالم، تستطيع دولة انتاج سلعة معينة داخليا لكن بتكاليف مرتفعة نسبيا بالمقارنة بالدول الأخرى، لذى يكون من الأفضل لها عدم انتاجها محليا واستيرادها من الخارج.[5]

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية.

تتمثل في النظريات الكلاسيكية والنظريات الحديثة للتجارة الخارجية:

أولا/ النظريات التقليدية(الكلاسيكية):

لا يعتبر الكلاسيك أول من تطرق لمشكل التجارة الخارجية بل سبقهم في ذلك التجاريون، الذين يرون أن مصدر الثروة هو المعادن النفيسة وبالتالي كان يجب الحصول عليها بشتى الوسائل والتنظيمات، تقاس إذا ثروة الأمم بما لديها من معدن نفيس من ذهب وفضة، وكانت التجارة الخارجية من أنجح الوسائل لتكوين هذه الثروة، وذلك بمحاولة كل دولة الرفع من صادراتها من السلع والخدمات وليس من المعادن النفيسة، ووضع قيود أما الواردات من الدول المجاورة، وهذا ما ينتج عنه فائضا يعود للدولة في شكل معدن نفيس يزيد من ثرواتها، فالبلد الغني هو البلد الذي يكسب أكبر قدر ممكن من الذهب والفضة.

[4] –رشاد العصار، عليان الشريف، حسام داود، مصطفى سلمان، **التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان، 2000، ص13.

[5] –فوزي عبد الرزاق، **استراتيجيات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، زمزم ناشرون وموزعون، الأردن، 2016، ص19.

ترتّب عن هذه الفكرة، أن ما تكتسبه دولة من الدول من هذه الثروة إما يكون عن طريق ما تفقده دولة أخرى منها. إذا الهدف من التجارة الدولية هو تراكم المعادن النفيسة في البلد.

وانطلق الكلاسيك وعلى رأسهم ادم سميث من نقد نظرية التجاريين بحيث ينظر إلى الثورة بكونها إنتاج العمل بصفة عامة، وفيما يلي نستعرض أهم أفكار ادم سميث.[6]

أ-نظرية الميزة المطلقة (نظرية ادم سميث):

نشر ادم سميث أفكاره في التجارة الدولية في كتاب أصدره عام1776م تحت اسم :(**ثروة الأمم)** وهي جزء من النظرية الكلاسيكية. ومضمون النظرية ينص على ""أن المزايا التي تنتج عن تقسيم العمل داخل الدولة نفسه فإنها تتحقق كذلك نتيجة تقسيم العمل على النطاق الدولي" (قام ادم سميث بقياس المزايا التي يحققها تقسيم العمل بين الأفراد داخل الصناعة الواحدة في معمل للدبابيس) أي أن الدولة تتخصص في انتاج السلع التي تتوقع أن يزداد انتاجها فيها، بتكاليف أقل أو بكفاءة أعلى أو الاثنين معا وذلك لوفرة الموارد الأولية أو العمالة المدربة أو الرخيصة أو الآلات أو الظروف المناخية المواتية...ألخ. والأساس الذي اعتمد عليه ادم سميث في توسيع نطاق تطبيق اراءه في تحسين العمل لتشمل المجال الدولي:(اتساع نطاق السوق) هو التبادل، فالسوق يتسع بدرجة أكبر إذا ما تمكنت السلع من إيجاد أسواق لها خارج نطاق البلد، لأن ذلك سيؤدي إلى توجيه النشاط الاقتصادي نحو انتاج السلع التي تنتج بتكاليف أقل من تكلفة انتاجها في الخارج واستيراد السلع الأجنبية التي يمكن انتاجها بالخارج بتكاليف أقل من تكاليف انتاجها في الداخل، فتقسيم العمل في المجال الدولي طبقا لما جاء في كتاب ادم سميث يوجب على الدولة أن تتخصص في انتاج السلع التي تكون لديها ميزة مطلقة في انتاجه.[7]

تتلخص هذه النظرية في أنه إذا سادت حرية التجارة فإن كل دولة تتخصص في انتاج السلع التي تستطيع انتاجها بتكلفة منخفضة نسبيا عن غيرها من الدول الأخرى وتستورد السلع التي ينتجها الخارج بتكلفة منخفضة نسبيا، أي يتمتع في انتاجها بميزة نسبية. ومؤدى ذلك أن التجارة الدولية تقوم إذا اختلفت التكاليف النسبية لإنتاج السلع بين الدول.[8]

[6] – نويوة عمار، إقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فسم العلوم التجارية، 2013-2014، ص11-12.

[7] - خالد أحمد فرحان المشهداني، **التجارة الخارجية بمنظور علمي متقدم**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر، عمان، 2019، ص341.

[8] - محمود يونس محمد، على عبد الوهاب نجا، **الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2016، ص35.

ولتوضيح ذلك وضع ديفيد ريكاردو نظريته في التجارة الدولية، التي تقوم على أساس التفوق النسبي أو الميزة النسبية في انتاج السلع والتخصص على هذا الأساس، والتي غدت أساسا للنظريات الكلاسيكية في التجارة الدولية.

ب-نظرية التكاليف (النفقات) النسبية لدافيد ريكاردو:

لقد تمت صياغة هذه النظرية من طرف الاقتصادي الإنجليزي دافيد ريكاردو في كتابه **مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب** المنشور عام 1817. وقد ادخل كل من جون ستيوارت ميل، مارشال، توسينج وغيرهم بعض التعديلات عليها. وفي هذه النظرية، أشار ريكاردو الى مسألة الدول التي لا تملك أية ميزة مطلقة في انتاج سلعة ما عند مقارنتها بالسلع الأخرى، هل يعني ان هذه الدولة ستتجه نحو الانعزال او تلجأ الى تطبيق سياسة الاكتفاء الذاتي وتمتع التجارة بينها وبين الدول الاخرى؟ وهذا يعني نقدا صريحا لمبدأ التفوق المطلق كشرط أساسي لقيام التخصص الدولي الذي لا يتماشى مع واقع العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث ان التفوق النسبي يمكن ان يكون أساسا للتخصص الدولي: حيث تخصص كل دولة في انتاج السلع التي تكون فيها **تكلفتها النسبية اقل**، وهي امتداد لقاعدة تقسيم العمل. ومن هنا فان التكلفة عند ريكاردو ليست نقدية، ولكنها تعبر عن كمية عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج وحدة من السلعة، وتعتبر أن العمل هو مقياس هذه التكلفة. [9]

وقد أوضح ريكاردو أن الخبرة قد أوضحت صعوبة انتقال رؤوس الأموال من دولة الى أخرى بسبب عدم الأمان. وقد وحد انه ليس من الامر الهين ان يترك الانسان بلده ووطنه الذي نشأ فيه وينتقل الى بلد اخر له عادات وتقاليد جديدة ولغة جديدة كما يخضع الى قوانين ولوائح حكومية مختلفة. كل هذه العوامل جعلت انتقال العمل وانتقال رأس المال امرا غير سهل. وأصبح هناك اكتفاء بمعدل ربح منخفض في الدولة والتي يوجد بيها رأس المال والعمل بدلا من البحث عن مجال أكثر ربحا في الدول الأجنبية أخرى.

والخلاصة أن عدم قابلية عوامل الإنتاج الى الانتقال –العمل ورأس المال والتنظيم–هو الذي يمنع أن يقوم إنتاج السلع في الدول التي تكون فيها تكاليف الإنتاج منخفضة. وعلى ذلك فان مكان الإنتاج في الدول المختلفة يتوقف على مبدا التكاليف النسبية. فتقوم كل دولة بالتخصص في إنتاج السلع التي تكون تكاليف العمل أقل نسبيا. [10]

[9] – زايري بلقاسم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، الطبعة الأولى، ابن النديم للنشر، الجزائر، 2013، ص106.

[10] – سامي خليل، **الاقتصاد الدولي**، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة(مصر)، 2001، ص69.

ج-نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل:

ترك ريكاردو نظريته المعروفة في النفقات النسبية وبها ثغرى كبرى تمثلت في العجز عن بيان الكيفية التي يتحدد بها معدل التبادل الدولي، وما يربط بها من طرق تحديد المكاسب الناشئة عن عمليات التبادل الدولي. وفي حقيقة الأمر فإن هذه الثغرة التي تركتها نظرية ريكاردو في النفقات النسبية تترك ثغرة مقابلة لها في نظرية القيمة. فقيمة إحدى السلعتين بالنسبة للأخرى داخل البلد الواحد تتوقف على النسبة بين نفقات إنتاج سلعتين، أما إذا تعلق الأمر بالكيفية التي تتحدد بها القيمة إذا تعلق الأمر بسلعتين يتم إنتاجها في بلدين مختلفين، نجد أن التحليل الريكاردي عجز عن إبراز القيمة الفعلية لمعدل التبادل الدولي بينهما. فلقد ظهر لنا أن هناك قيمة تمثل الحد الأعلى، وأخرى تمثل الحد الأدنى الذي يمكن لقيمة معدل التبادل الدولي أن تتراوح بينهما.[11]

وقام جون ستيوارت ميل وهو أحد الاقتصاديين الكلاسيك بصقل وإدخال بعض التعديلات على نظرية ريكاردو في النفقات النسبية والتي ركزت على قياس نفقات السلع بوحدات من العمل مستندة إلى نظرية القيمة في العمل، حيث حدد السعر الذي يتحقق به التبادل السلعي وهذا في كتابه "**الاقتصاد السياسي مع بعض تطبيقاتها على الفلسفة الاجتماعية**" سنة 1848.

وافترض ميل وجود حجم معين من العمل المستخدم في كل دولة من أطراف المبادلة لإنتاج كميات مختلفة من السلع محل التبادل، وركز على الكفاءة النسبية للعمل وليس النفقات النسبية لعنصر العمل كما فعل ريكاردو، وقد أبرز أهمية قوة طلب الدولة على السلع التي تنتجها الدول الأخرى ومرونة هذا الطلب في تحديد معدل التبادل الدولي، فعندما نريد تحديد ماي كسبه بلد من وراء استيراد سلعة وتصدير سلعة أخرى ويتخصص في إنتاجها فيجب أن نحدد قيمة السلعة المصدرة وقيمة السلعة المستوردة، وتستطيع الدولة المصدرة أن تحدد قيمة سلعتها المصدرة وذلك بواسطة نفقة إنتاجها ولكن كيف تحدد السلع المستوردة من بلد اخر فتلك مشكلة القيم الدولية، حسب ميل يتحدد قيمة السلعة المستوردة بنفقة إنتاج السلعة المصدرة سدادا للسلعة المستوردة، وقد سلم جون بنفس مبادئ ريكاردو فيما تعلق بالتبادل بالمقايضة وتتوقف نسبة التبادل بين السلعتين على النسبة بين الطلب على السلعة الأولى والطلب على السلعة الثانية فنسبة التبادل بين الدولتين على السلعتين يتوقف على نسبة الطلب والعرض للبلدين.[12]

[11] - سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الكتاب الأول، الدار المصرية اللبنانية، ألمانيا، 1998، ص105.

[12] -فوزي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص35-36.

المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية في التجارة الدولية:

أ-نظرية هكشير-أولين نظرية التفاعل النسبي لعوامل الإنتاج:

جاءت مساهمة هكشر ومن بعدها مساهمة تلميذه أولين لتمثلا أولى المحاولات الرئيسية لتفسير الاختلافات في المزايا النسبية. وبالرغم مما بين المساهمتين من اختلافات إلا أنه يمكن التجاوز عنها وجمعها في إطار نظرية واحدة. ونلاحظ في كتابات هكشر ربطا صريحا ما بين النظرية الأصلية التي بدأها ريكاردو وبين تفسيره لأسباب الاختلافات في النفقات النسبية. إلا أن هذا ليس هو الحال تماما عند أولين، فقد وجه انتقاداته إلى مبدأ قياس القيمة على أساس العمل. كما اعتقد أن الأخذ بأسعار السلع وليس بنفقاتها هو المنطق السليم في تفسير قيام التجارة الدولية. فالأسعار تعكس لنا دخول أذواق المستهلكين من ناحية والظروف المِثرة في الإنتاج من ناحية أخرى_ أي جانبي العرض والطلب. كما أن الأسعار هي الأساس الفعلي في قيام التبادل الدولي في الواقع العلمي. وقد يرد على هذا بأن نفقات إنتاج السلع تتساوى مع أسعارها في ظل المنافسة الكاملة في الأسواق عندما يتحقق التوازن. ومع ذلك فقد ترفض هذه الحجة على أساس عدم توافر شروط المنافسة الكاملة في الأسواق. ولكن في أي حال من الأحوال سوف نجد أن الانتقادات التي وجهها أولين لا تمس جوهر الفرض المفسرة لنظرية المزايا النسبية ألا وهو أن التخصص الدولي القائم على أساس اختلاف المزايا النسبية يحقق أكبر مكسب من التجارة الدولية ومن ثم يعد أساسا قويا لقيامها. هذا ما دعى الاقتصاديون إلى اعتبار نظرية هكشر_أولين التي عرفت أيضا في وقتها باسم النظرية الحديثة في التجارة الدولية نظرية مكملة وليست بديلة لنظرية النفقات النسبية.[13]

ب-نظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج:

طور العالم الأمريكي بول ساموبلسن نظرية أولين وقد أدى ذلك إلى نظريته حول "تعادل أثمان عناصر الإنتاج" التي عرفت بإسم نظرية هيشكر-أولين-ساموبلسن" تقول هذه النظرية انه إذا توفرت التجارة الحرة بين الدول، تتقلص إلى حد كبير الفوارق بين أسعار السلع" وبذلك تتعادل أجور عناصر الإنتاج الموظفة في إنتاجها. وبمعنى آخر تكون التجارة الحرة بديلا من الحركة الحرة لعناصر الإنتاج دوليا وتؤكد فرضية ساموبلسن انه في تجانس عناصر الإنتاج وتشابه التقنية والمنافسة الكاملة والحركة المطلقة للسلع، يؤدي التبادل الدولي إلى تعادل أسعار عناصر الإنتاج بين الدول. تفترض هذه النظرية أولا قدرة عوامل الإنتاج على الحركة ضمن حدود البلد فقط، ثانيا تفترض وجود منافسة كاملة وحرية انتقال السلع (وجود رسوم

[13] - عبد الرحمن يسري أحمد، إيمان محب زكي، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص65-66.

جمركية). واستنادا لهذه النظرية يقوم البلد الذي يملك وفرة من رأس المال مع ندرة في عنصر العمل، فيكن يتخصص في إنتاج وتصدير السلع ذات الكثافة الرأسمالية، ويستورد من الخارج السلع ذات الكثافة العمالية. [14]

ج-لغز أو متناقضة ليونتيف:

قام هذا الاقتصادي بتطبيق اختبار للنظرية الحديثة للتجارة الخارجية على إصدارات وواردات الولايات المتحدة لمعرفة ما إذا كانت تتفق مع نظرية وفرة عوامل الإنتاج، على أساس إن الولايات المتحدة تتمتع بوفرة في رأس المال وندرة في عنصر العمل، واستخدم ليونتيف في هذا الاختبار أسلوب تحليل المستخدم المنتج وذلك لحساب رأس المال، وكذلك العمل اللازم للإنتاج في عدد من الصناعات الأمريكية، ووصل إلى النتيجة ان التجارة الدولية بين الولايات المتحدة والدول الأخرى إنما تقوم على أساس تخصصها في الصناعات المستخدمة للعمل بكثافة أكبر من راس المال، فطبقا لتلك النتيجة فان الولايات المتحدة لديها وفرة في العمل بالنسبة لراس المال، لان العامل الامريكي يحيط به تجربة وخبرة وتنظيم، فان عنصر العمل هو المتوفر في الولايات المتحدة بالنسبة لعنصر راس المال، وإذن فإن على أمريكا إن تصدر سلعا ذات كثافة في عنصر العمل عالية بالنسبة لراس المال وتستورد سلعا ذات كثافة رأسمالية عالية بالنسبة لعنصر العمل.[15]

ثالثا/النظريات الحديثة في التجارة الخارجية:

أ-نظرية ليندر في تفسير التجارة الدولية:

نجد أن نظرية "**ليندر**" تقدم نموذجا لتفسير التجارة الدولية يختلف من منهج تحليله وفي مضمونه وبالتالي في نتائجه عن النظرية التقليدية ومن بعدها نظرية هكشر-أولين حيث يتبع منهج التحليل الديناميكي، فهو لا يكتفي بمقارنة وضع ما قبل التجارة بوضع ما بعد التجارة، بل يركز كذلك على مسار الاقتصادي القومي انتقالا من هذا الوضع إلى ذلك.

[14] -أولاد صالح عامرية، حاج حمو يمينة، **أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية من(1970-2016)**، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أحمد دراية أدرار، (2017-2018)، ص12-13.

[15] - خالد أحمد فرحان المشهداني، مرجع سابق، ص181.

يرى ليندر أنه الخطأ علميا أن نفترض أن التجارة الدولية تقوم بين دول متجانسة. فالدقة العلمية تحتم على الباحث أن يفرق أساسا بين نوعين من الدول. فهناك دول تتميز اقتصاداتها بدرجة عالية من القدرة على إعادة تخصيص الموارد استجابة لأي تغير في هيكل الأثمان وفرص التجارة. وهناك دول اخرى تكون اقتصاداتها على درجة عالية من الجمود وعدم القدرة على إعادة تخصيص الموارد وبناء على ذلك، فإن قيام التجارة الدولية، وما يترتب على ذلك من تغير هيكل الأثمان النسبية لأنواع السلع المختلفة، يكون له ناتج مختلفة على هذين النوعين من البلاد.

فالتبادل قد يكون مفيدا للبلد الذي يتمتع اقتصاده بالقدرة على إعادة تخصيص موارده بين فروع الإنتاج للسوق المحلية والإنتاج للتصدير ولكنه، من الناحية الأخرى، قد يتحمل البلد الذي لا يتمتع اقتصاده بتلك القدرة على إعادة تخصيص الموارد من الضرر أكثر مما يجنيه من نفع، بحيث يصبح من العسير إصدار حكم قاطع حول الأثر الصافي للتجارة الدولية على دول العالم مجتمعة.

وكنتيجة لتحليله يخلص ليندر إلى أن التجارة الدولية لن يترتب عليها نفع لكل الأطراف ولاتجاه أثمان عناصر الإنتاج كلها إلى التساوي بل أن التجارة الدولية ستفيد طرفا دون آخر، وسوف يترتب عليها اتجاه الربح فقط وليس الأجور أو الفوائد إلى التساوي وهذا يؤدي به إلى استخلاص نظرية اللامساواة الدولية في الدخول.[16]

ب-نموذج الفجوة التكنولوجية:

وستند هذا النموذج الذي يعود الفضل في تقديمه الى الاقتصادي بوزنر، حيث يقوم هذا النموذج على أساس ان الاختلاف في مستويات التطور التكنولوجي بين الدول المتقدمة والدول النامية يؤثر على هيكل التجارة الخارجية في الوقت الحاضر، حيث تحصل الدول المتقدمة على العديد من الميزات النسبية ج المكتسبة في انتاج العديد، بالشكل الذي يجعلها تتفوق في ذلك على الدول الأخرى، وبالذات النامية منها، والذي يستند الى وجود اختلاف واسع في مدى التطور التكنولوجي المستخدم في العمليات الإنتاجية، حيث يتم في الدول المتقدمة اتباع طرق انتاج اكثر تطورا وبشكل مستمر، وهو ما يؤدي الى انخفاض نفقات الإنتاج، وبالتالي أسعار السلع المنتجة استنادا الى الإمكانيات المتاحة ليدها، وهذا ما يقود الى تطور

[16] - الدكتور جمال الدين برقوق، مصطفى يوسف، **الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى 2016-1437، دار الجامد للنشر والتوزيع، عمان، الصفحة 194-195

التجارة الخارجية لصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية، لضعف قدرتها على استخدام طرق انتاج اكثر تطورا، وعدم توفير الدول المتقدمة مثل هذه الطرق لها، او ضعف درجة اسهامها في ذلك.

وبالتالي فإن النموذج يركز على هذه الفجوة التكنولوجية بين دول العالم، والتي لها أثرها بالتأكيد على حركة التجارة فيما بينها، وبالذات بين الدول المتقدمة والدول النامية، وحيث تنتفي هذه الفجوة التكنولوجية عندما تقوم الدول النامية في الأجل الطويل، بتقليد الإنتاج في الدول المتقدمة بطريقة او أخرى تبعا لمدى وفرة او ندرة عناصر الإنتاج فيها.[17]

المطلب الثالث: واقع تطور التجارة الخارجية الجزائرية.

أولا/ مراحل تنظيم التجارة الخارجية في الجزائر

1-مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية (1962-1970):

خلال الفترة الممتدة من 1962 إلى 1970 اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات والتي كانت ترمي إلى فرض رقابة حكومية على التجارة الخارجية، وبخصوص الواردات (بهلولي، 2012، صفحة112)

وبذلك اعتمدت وسائل تقليدية حمائية اتخذت ثلاثة أدوات كما يلي:

-**مراقبة الصرف** :بعد صدور القانون 62-144 دعمت التجارة الخارجية الجزائرية بنظام مراقبة الصرف والذي يسمح بالحد من خروج رؤوس الأموال إلى الخارج.

-**التعريفة الجمركية** :تم الاعتماد في هذا المجال على معدلات جديدة، وبذلك تم وضع أول تعريفة جمركية للجزائر بموجب المرسوم المؤرخ في 1963/10/28 أين جعل النظام الجمركي للواردات يقوم على أساس التصنيف، حيث يمنح لسلع التجهيز الأفضلية، أما سلع الاستهلاك يفرض عليها تعريفات جمركية مرتفعة.

[17] - فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر، الأردن، 2004، ص86.

-**نظام حصص الاستيراد** :تم تحديد القيود الكمية بموجب المرسوم 63-188 الصادر بتاريخ 1963/05/16 والذي كان يهدف إلى حماية الإنتاج المحلي وتحسين وضعية الميزان التجاري.[18]

2-مرحلة احتكار التجارة الخارجية(1971-1989):

بعد مرحلة الستينات، ضاعفت الدولة جهودها من أجل تحقيق رقابة صارمة على التجارة الخارجية وخاصة الإستيراد، حيث عرفت هذه الفترة وخاصة خلال سنة 1971 حل التجمعات المهنية للشراء في إطار المخطط الرباعي الأول (1971-1973) إنشاء صناعات قاعدية تسهل فيما بعد انشاء صناعات خفيفة. وفي سنة 1974 تم إنشاء نظام الرخص الشاملة أو الإجمالية للإستيراد وهو عبارة عن إجراء يتمثل في تطبيق فعلي لنظام التصريح الكلي للإستيراد، وهذا وفقاً للمرسوم 74-12 المؤرخ في 12 جانفي 1974 وذلك عن طريق منح العملة الصعبة للمؤسسات العمومية سنويا من أجل تسهيل عمليات الإستيراد حسب الإحتياجات المحلية للمؤسسات العمومية.

وكان الهدف من كل هذه السياسات الإحتكارية هو التحكم الفعلي في التدفقات التجارية في إطار التخطيط المركزي وبالخصوص الواردات منها وهذا بغية تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية.[19]

3-مرحلة تحرير التجارة الخارجية(1990-2021):

بعد الأزمة البترولية لسنة 1986 وزيادة عبء المديونية الخارجية وكذا ضغط المنظمات الدولية، عمدت الجزائر إلى إصلاح قطاع التجارة الخارجية .أهم ما ميز هذا الإصلاح هو أنه كان مرحلي، فالمرحلة الأولى كانت عبارة عن تحرير مقيد، أما المرحلة الثانية فعرفت على أنها مرحلة التحرير الخالي من

[18] - بكريتي بومدين، ودان بوعبد الله، قياس أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)، **مجلة الاستراتيجية والتنمية**، المجلد 11، العدد 01، 2021/01/01، ص370.

[19] - ناصر بوبقرة، تيفالي بن يونس، التجارة الخارجية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في ظل إتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية، **مجلة دفاتر بوادكس**، المجلد10، العدد01، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، 2021/06/30، ص317 .

القيود، وأخيرا مرحلة التحرير التام حيث تزامن ذلك مع التوقيع على برنامج التعديل الهيكلي.ومن أهم الإجراءات المتخذة خلال هذه المراحل:

-تخفيض قيمة العملة الوطنية؛

- رفع الدعم عن الأسعار؛

-تغير السياسة الجمركية بما يلائم سياسة التحرير؛

-رفع القيود الإدارية و الكمية عن الواردات.

رغم الزيادة الملفتة للانتباه في الواردات بداية من سنة1990 إلا أن الميزان التجاري لم يعرف عجزا إلا في سنتي 1994 و 1995ويعود هذا العجز إلى انخفاض أسعار البترول ورفع القيود عن الإستراد .ما يمكن تسجيله أيضا هو الارتفاع الكبير للصادرات بداية من سنة2000 ، حيث أن ارتفاع سعر البترول من 17.9 دولار سنة 1999 إلى 28.5 دولار سنة2000 نتج عنه زيادة في الصادرات ب50.7 %

أما فيما يخص التركيبة السلعية للصادرات والواردات، و مع انفتاح الأسواق الجزائرية على السلع الأجنبية، تضاعفت الكميات المستوردة من كل فئة، فلقد ارتفعت المنتوجات الغذائية بنسبة % 54.78 في سنة 1991مقارنة بسنة 1990 ومنتوجات التمويل الصناعي بنسبة % 53.14 مقارنة بنفس السنة .أما عن الصادرات ونظرا لغياب صناعة وطنية تنافسية، بقيت المحروقات تمثل النسبة الأكبر من الصادرات .في حين نسجل تذبذبا في صادرات المواد الغذائية ناتج عن تذبذب في الإنتاج الزراعي[20].

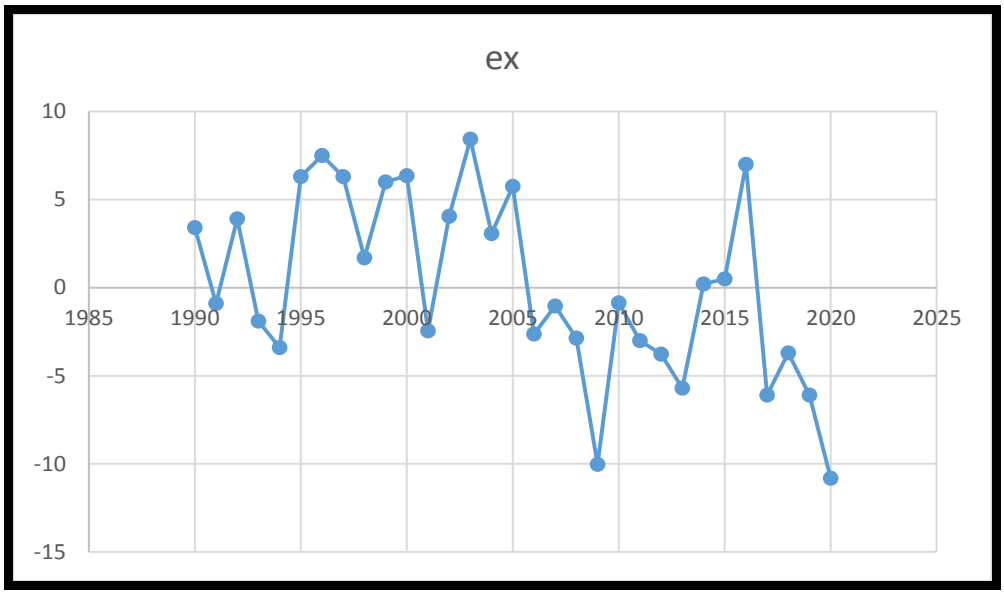
ثانيا/تطور التجارة الخارجية في الجزائر

أ/تطور الصادرات: تعرف الصادرات على أنها المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي متمثلة بسلع تتم شحنها وتقديمها إلى بلد آخر ليتم بيعها أو تداولها للأجانب.[21]

[20] -صالح تومي، عيسى شقبقب، جامعة الجزائر النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (**1970-2002**)، **مجلة الباحث**، العدد04، 2016 ، ص32-33.

[21] - محمد عطا الله عليمات، إبراهيم بطاينة، أثر الصادرات الزراعية على الميزان التجاري الأردني، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن، 2018، ص363.

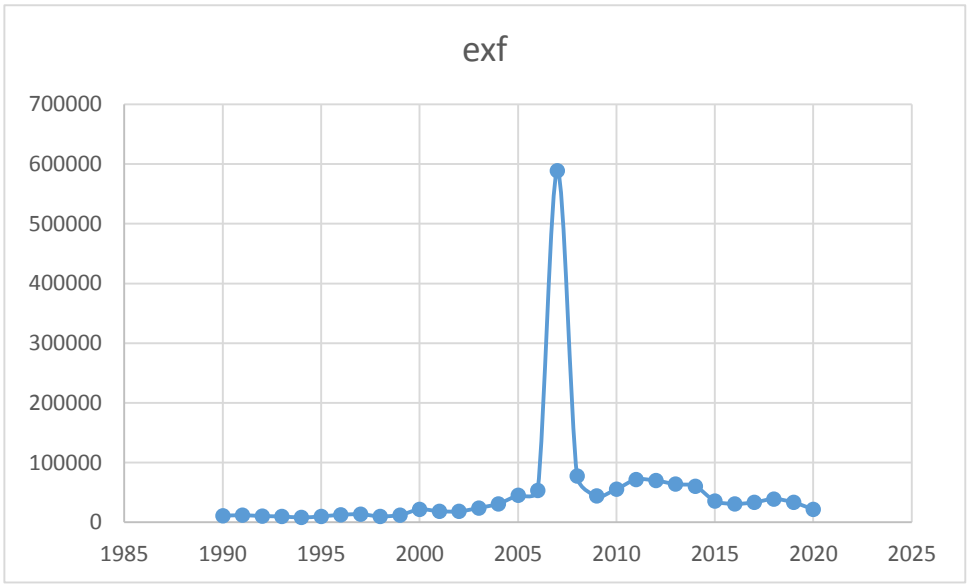
منحنى رقم(1-1): تطور صادرات السلع والخدمات (من إجمالي الناتج المحلي %)



من إعداد الطلبة اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

من خلال قراءة بيانات الشكل(1) نلاحظ أن صادرات السلع والخدمات شهدت تذبذبات مستمرة من 1990 إلى 2003 حتى بلغت ذروتها سنة 2003 وبعدها عرفت انخفاضا إلى غاية 2009 ثم بدأت بالارتفاع لكن سرعان ما عادت للانخفاض حتى وصلت إلى أخفض نقطة لها سنة 2020.

منحنى رقم(1-2): تطور صادرات المحروقات.



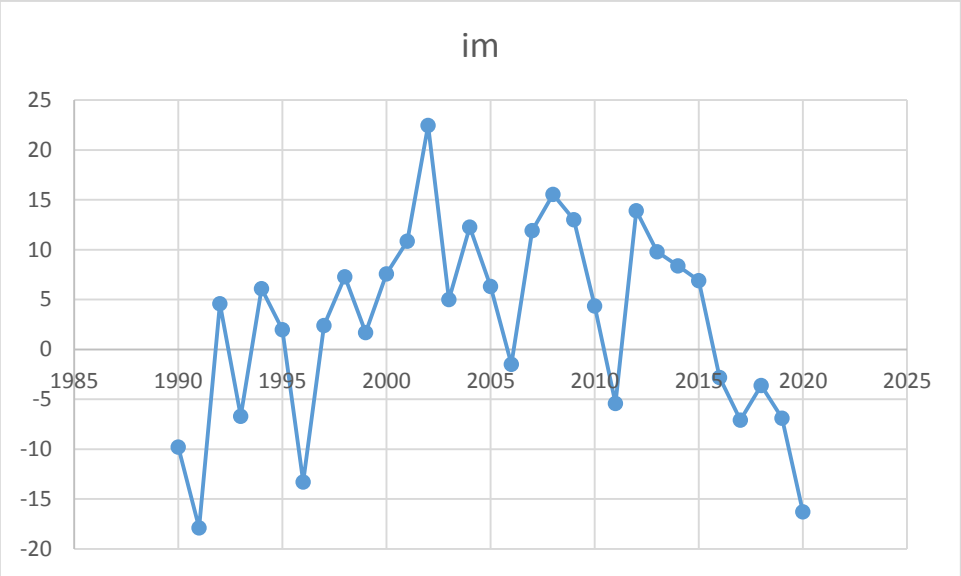
المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ons.

نلاحظ من خلال الشكل (2) أن هناك تذبذبات قليلة في صادرات المحروقات من الفترة 1990 حتى 2005 بدأت بالارتفاع السريع حتى وصلت إلى أعلى قيمة لها التي تقدر ب 588831 سنة 2007 لكن سرعان ما عادت للانخفاض السريع حتى وصلت إلى 77361 سنة 2008 وفي الفترة من 2008 إلى 2020 كانت هناك تذبذبات ضئيلة في صادرات المحروقات.

ب-تطور الواردات:

تمثل الواردات السلع والخدمات المنتجة في العالم الخارجي والمستهلكة داخل الوطن وزيادة الواردات قد تأدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية.[22]

منحنى رقم(1-3): تطور واردات السلع والخدمات.



من إعداد الطلبة اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

إن زيادة الواردات تؤدي إلى انخفاض الطلب على المنتجات المحلية، ومن خلال المنحنى الموضح في الشكل رقم (3) نجد أن الواردات عرفت انخفاضا طفيفا حتى وصلت إلى أخفض نقطة لها من 1990 إلى 1991 بعدها شهدت تذبذبات شديدة مصاحبة بالارتفاع حتى وصلت إلى ذروتها سنة 2002 لكن سرعان ما عادت للانخفاض المصاحب للتذبذبات إلى غاية سنة 2020.

[22] -2عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 4004 ص132.

المطلب الرابع: تحرير التجارة الخارجية.

انتهجت الجزائر إصلاحات على سياستها التجارية بغرض تحرير قطاع التجارة الخارجية وفتح المجال للقطاع الخاص في مجال التجارة الخارجية. وبالتالي اتخذت مجموعة من الإجراءات والتدابير من أجل الوصول إلى تحرير تجارتها الخارجية، وهذا انطلاقا من الإصلاحات التي شرعت في تطبيقها مع المؤسسات المالية الدولية.

1/تعريف تحرير التجارة الخارجية:

التحرير التجاري والانفتاح التجاري يقصد بهما انتهاج سياسة الحرية التجارية وهي أحد الاستراتيجيات التي تتبعها الدولة في تسيير تبادلاتها الخارجية .

وتعرف أيضا على أنها " جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية اتجاه الحياد، بمعني عدم تدخل الدولة التفضيلي اتجاه الواردات والصادرات، وهي عملية تستغرق وقتا طويلا".[23]

2/أهداف تحرير التجارة الخارجية:

تسعى الجزائر من خلال تحرير تجارتها الخارجية إلى تجاوز الأزمة الخانقة التي بات الاقتصاد الوطني يعاني منها، وما يجب الإشارة إليه هو أن الاقتصاد الوطني عامة وقطاع التجارة الخارجية على وجه الخصوص شهد ظرف استثنائيا تميز بانحصار منقطع النظير للقيد الخارجي فتدهور ميزان المدفوعات، والتفاقم الخطير للمديونية الخارجية للبلاد، أضحى من الضروري الإعداد لمرحلة ما بعد البترول من جهة والتحكم في التضخم والتحسين من نوعية المنتجات من جهة أخرى.[24]

[23] - السبتي وسيلة، زعرور نعيمة، مراحل تطور تحرير التجارة في الجزائر، **مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة**، المجلد(1)، العدد(1)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018، ص125.

[24] - مصراوي منيرة، يوسفي رشيد، واقع تحرير التجارة وتأثيرها على الاقتصاد في الجزائر، **مجلة دفاتر بوادكس**، العدد رقم 7، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017، ص141.

3/تطور سياسة تحرير التجارة الخارجية:

1/3-مرحلة التحرير المقيد 1990:

إن عملية التحرير بدأت مع صدور المرسوم رقم91 – 37المؤرخ في فبراير 1991 ، والمرتبط أساسا برفع القيود المتعلقة بشهادات الاستيراد، مما أدى إلى استيراد العديد من السلع دون ضوابط دف الربح، الأمر الذي أدى إلى انخفاض المداخيل من العملة الصعبة .فنظرا للفوضى التي عرفتها التجارة الخارجية الجزائرية بسبب الإجراء الغير مدروسة في تقديم تراخيص الاستيراد، عمدت هذه الأخيرة إلى ضبط وتنظيم عملية تحرير التجارة الخارجية، من خلال إصدارها للتعليمة الحكومية التي تحمل رقم 625 الصادرة في 18أوت1992 ، بحيث كان الهدف منها حماية المنتوج الوطني.

انخفاض في المديونية نتيجة- ارتفاع إيرادات المحروقات، بحيث بلغت المديونية 28,38 مليار $سنة 1990، وانخفضت إلى 27.88 مليار $عام19 ، ثم انخفضت إلى 26.68 مليار$، إلى أن بلغت 25,72مليار$ عام1993 .[25]

2/3-مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية(1990-1991):

نظرا للمشاكل العديدة التي واجهتها التجارة في الفترة 1990 ونظرا للتحرير المقيد الذي لا يدفع إلى الأمام بل يعرقل من الممارسة الاحتكارية، وفي سنة 1991 أصدرت السلطات الجزائرية مرسوم 73/91 المؤرخ في 13 فيفري 1991 الذي يؤكد إلغاء الاحتكار في مجال التجارة الخارجية حيث أصبح كل شخص مسجل بالسجل التجاري بصفته بائع بالجملة، كل مؤسسة عمومية وكل مؤسسة منتجة للسلع والخدمات لهم الحق في استيراد البضائع ما عدا المواد ذات الاستهلاك الواسع التي تخضع لدفتر الشروط من وزارة التجارة قبل الاستيراد.

وفي هذا السياق أصدر البنك المركزي التعليمة 03/91 بتاريخ 21 أفريل 1991 التي توضح شروط

[25]- طالب دليلة، أثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل التطورات العالمية الراهنة، **مجلة نماء للاقتصاد والتجارة**، أستاذ محاضرة جامعة تلمسان-الجزائر، ص237-238.

وقواعد تمويل عمليات الاستيراد وتنص على:

-نزع ميزانيات العملة الصعبة بالنسبة للمؤسسات العمومية؛

-تحت المسؤولية على البحث عن التمويل الخارجي للعمليات التي تفوق مليونين دولار، ووضع المقابل بالدينار في البنك المتعامل معه؛

-إلغاء إمكانية البيع بالعملة الصعبة من طرف الوكلاء وتجار الجملة المعتمدين.

حيث أصبحت البنوك التجارية تلعب دور المراقب والمنظم الوحيد لعمليات التجارة الخارجية، خاصة فيما يتعلق بالواردات، ونتج في هذه الفترة التي تسمى بالتحرير التام منذ فيفري 1991 إلى غاية سنة 1992 عدة تجاوزات من بينها:

-تحطيم الاقتصاد الوطني بسبب المضاربة في التجارة باستيراد مواد ومنتجات منافسة للمنتجات الوطنية بهدف الربح السريع؛

-الاعتماد على استيراد المنتجات تامة الصنع بسبب سهولة الحصول على السجلات التجارية مما أدى إلى إغراق السوق؛

-اكتساب البنوك لكافة الامتيازات التجارية مما أدى إلى تجاوزات عديدة بسبب السلوكات البيروقراطية والتي تهمش التسيير العقلاني للموارد.[26]

3/3-مرحلة العودة إلى التقييد والمراقبة للتجارة الخارجية 1992:

نظراً لعديد المشاكل التي ظهرت في هذا القطاع بعد صدور المرسوم91/37 المؤرخ بتاريخ 13 فيفري 1991 القاضي بإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، أين سادت الفوضى في تخليص المعاملات وسيادة أنواع البيروقراطية، واستمر الحال إلى غاية 18 أوت 1992 حيث تدخلت الحكومة بإصدارها

[26] - إبراهيم ريان، يوسف باهي، **دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر في الفترة 1990-2016**، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، تخصص تجارة دولية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2016-2017، ص29-30.

للتعليمة رقم625 لرئيس الحكومة، والتي ترجع للإدارة امتيازاتها في ميدان التجارة الخارجية دون التراجع عن مسعى تحريرها.[27]

4/3-مرحلة التحرير الكامل للتجارة الخارجية منذ 1994-إلى غاية يومنا هذا:

تزامنت هذه الفترة مع الإصلاحات الاقتصادية والبرامج الاقتصادية التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية من اجل تحقيق التنمية والتي اقرها صندوق النقد الدولي ضمن شروطه التي تدعو إلى الانفتاح على العالم الخارجي لدخول وخروج السلع والخدمات الأجنبية، وكذلك دخول رؤوس الأموال، مما ألزم الحكومة الجزائرية إلى إصدار التعليمة 94-20 بتاريخ 12 أفريل 1994 والتي ألغت جميع الأحكام السابقة المتعلقة بالتجارة الخارجية والقيود الموضوعة على الصرف والتي تسمح لكل شخص طبيعي أو معنوي مسجل في السجل التجاري يمكنه ممارسة نشاط الاستيراد لجميع السلع والخدمات المطابقة للشروط والمعايير التي تضمن حماية المستهلك، ليتم بذلك تحرير نشاط البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية.[28]

المطلب الخامس: افاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الأول: انضمام الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

أمام الجهود المبذولة من طرف الجزائر من أجل تنمية الصادرات خارج المحروقات ولم تتوصل إلى الهدف المرجو، إلا أن الجزائر تسعى جاهدة إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فمسالة الانضمام هناك من يراها أنها ستفتح آفاق واسعة للاقتصاد الجزائري وطرف آخر يراها مدمرة له

1/التعريف بالمنظمة العالمية للتجارة:

تعرف منظمة التجارة العالمية بأنها منظمة دولية تعمل على حرية التجارة العالمية من خلال انتقال السلع

[27] - عبد الغفار غطاس واخرون، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2011)، **مجلة الباحث**، العدد15، 2015.

[28] - بوضياف سامية، سياسة تحرير التجارة الخارجية وأثرها على التنافسية الدولية، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، العدد السابع، جامعة البليدة2، ص205-206.

والخدمات والأشخاص بين الدول، وما يترتب على ذلك من أثار اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وبيئية وحماية الملكية الفكرية.[29]

يقع مقر المنظمة في جنيف عاصمة سويسرا، وقد تأسست في 1995/10/10 نتيجة مفاوضات دورة أورغواي الممتدة من 1986 إلى 1994 في مدينة مراكش المغربية، فظهرت حيز الوجود بعدما كان العالم في عهد اتفاقية" الغات "يقوم على التكتلات، كدول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية من جراء توتر العلاقات في كثير من الأحيان، حيث تعين البحث عن إطار أكبر يؤطر المبادلات التجارية ويحول دون النزاعات.[30]

2/علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة:

تعتبر الجزائر من الدول الملاحظة منذ 1964 في الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية 'جات'، كما تحظى بدعم المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة وهو ما يمكن أن يدعم الموقف التفاوضي الجزائري التفاوضي عرفت تباطؤ كبيرا منذ إيداع أول طلب لها في 1987 ثم في 1996 مع تقديم أول مسودة تجارية، ليتم بعد سنتين الدخول في المفاوضات متعددة الأطراف والإجابة على أكثر من 400 سؤالا، وقد اختارت الجزائر التركيز على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي تستوعب 62% من صادراتنا و58% من وارداتنا.[31]

[29] - حسين الفتلاوي سهيل، **منظمة التجارة العالمية**، دار الثقافة، الطبعة الأولى، الأردن،2006 ، ص46

[30] - زير مي نعيمة، **التجارة الخارجية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص المالية الدولية، 2010–2011، ص74.

[31] - زغيب شهرزاد، عيساوي ليلى، افاق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد الرابع، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2003، ص89.

3/انضمام الجزائر للمنظمة لعالمية للتجارة:

1/3-دوافع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة:

قامت الجزائر بتحرير تجارتها الخارجية، برفع الحواجز غير التعريفية التي تعيق التجارة، كما قامت باستخدام التعريفة لحماية الإنتاج الوطني، كل هذه المعطيات تشير إلى ضرورة الإنضمام إلى المنظمة الجديدة ويمكن إبراز أهم العوامل التي كانت وراء مسارعة الجزائر إلى الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة كالآتي:

*محاولة خلق جو من المنافسة بين جميع المستثمرين الجزائريين واستئصال المعاملات

التميزية، من أجل الاستغلال الأمثل للإعفاءات الضريبية والجبائية.

*تطوير المنتجات المحلية يكون هذا باحتكاك هذه الأخيرة بالمنتجات العالمية في الأسواق

الوطنية.

*الإنضمام يمكن الجزائر من مكافحة الإغراق والقضاء على جميع ظواهر الرشوة والمحسوبية

والتمييز، كما يمكن الإدارة الجزائرية من التحرر من الأشكال المتعددة للضغوطات والمساومات.

*انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يساعدها على الرفع من صادراتها وتنويعها، ويكون

هذا باستثمار المساعدات التقنية الضرورية التي توفرها المنظمة العالمية للتجارة، ويمكن خبراء الإقتصاد الجزائريين من التحكم أكثر في آليات التجارة الدولية.

*إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يجعلها تستفيد من التنازلات والإمتيازات التي

تضعها المنظمة في أيدي أعضائها، مما يعود على إقتصادياتهم بالفائدة ، ويساعد المنتجين المحليين ويشجعهم على تطوير مشاريعهم الإنتاجية.

*الانضمام إلى المنظمة يرسم ويوضح الرؤيا المستقبلية للجزائر من خلال وضع إستراتيجية

تنموية بعيدة المدى وصياغة سياسة إقتصادية وتجارية محكمة بالاعتماد على الخيرات المتعددة

للبلاد سواء كانت بشرية من خبراء ويد عاملة وثروات طبيعية لا متناهية.[32]

2/3-الإجراءات المتخذة من طرف الجزائر للتسريع بالانضمام الى منظمة التجارة العالمية

كانت الجزائر عضوا ملاحظا في الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية منذ سنة1987 تاريخ تقديم الطلب للانضمام، التي باشرت مفاوضاتها للانضمام إلىGATT ، وتم تشكيل مجموعة العمل الخاصة بدراسة ملف الانضمام في 07 جوان1987 ، وتعثرت المفاوضات لعدَة أسباب أهمها الصعوبات والتحولات التي عرفتها الجزائر في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات .وفي ختام جولة الأوروغواي بمراكش في 01 أفريل 1994التي كانت من نتائجها ميلاد المنظمة العالمية للتجارة . طالبت الجزائر في 30 جانفي 1995 تحويل مجموعة العمل التي تشرف على المفاوضات من GATT إلى المنظمة العالمية للتجارة التي كانت من نتائج جولة الأوروغواي بمراكش في 01 أفريل 1994 و في سنة 1996 قدمت الجزائر لأول مرَة وثيقة أساسية تسمى مذكرة حول النظام الاقتصادي و التجاري في الجزائر التي تم إعدادها من طرف اللجنة الوزارية التي يشرف عليها وزير التجارة التي شكلت في 07 نوفمبر 1994 و تم المصادقة على مذكرة الانضمام من طرف الحكومة الجزائرية في نهاية شهر ماي سنة 1996 ، و هي السنة التي تم فيها تقديم مذكرة الانضمام بصفة رسمية و التي نصت على سبعة محاور في 109 صفحات، وكانت تتمحور حول:

أ-شرح الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية بعد التحول من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق؛

ب-تقديم كل القوانين والتشريعات التي تحكم التجارة الخارجية بصفة مباشرة أو غير مباشرة وشرح دقيق للأحكام والإجراءات القانونية التي تضمن تطبيقها؛

ج-تقديم شرح وتوضيح لتجارة السلع؛

د-تقديم وشرح النظام الحالي في مجال تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية؛

[32] - بهلول مقران، **علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2005**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد كمي، جامعة الجزائر3، 2011/2010، ص73.

بعد هذين الإجرائين أي طلب الانضمام وتقديم مذكرة الانضمام باشرت الجزائر المفاوضات مع الدول الأعضاء وهي مفاوضات متعددة الأطراف يتم خلالها طرح مجموعة من الأسئلة الكتابية والشفوية على الجزائر تتمحور حول نظام الأسعار ميزان المدفوعات، التعريفة الجمركية، الإعانات المقدمة لقطاع الزراعة، الإعفاءات، الإجراءات التعويضية، تنظيمات التصدير، المقاييس الصحية، الإحصائيات والمنشورات المتعلقة بالتجارة الخارجية .والمرحلة الثانية من المفاوضات ثنائية الأطراف يتم التفاوض من أجل تحرير تجارة السلع والخدمات والتفاوض يتم على أساس كل عضو على حدى. لقد قطعت الجزائر منذ أن بدأت المفاوضات سنة1996 أشواط شاقة من المفاوضات بلغت 11 جولة و أجابت على أكثر من 1640 سؤال و عقد93 اجتماعا مع 21 دولة ، و انطلقت الجولة الثانية عشر في مارس 2013 ، متعددة الأطراف و تكون متبوعة بسلسلة المفاوضات الثنائية مع 11 بلدا عضوا و بالرغم من ذلك لم يتم الحسم في الملفات المطروحة، و تم تعويض رئيس فوج العمل السفير البلجيكي السيد " : فرانسوا رد " بطلب من الجزائر بالسفير الأرجنتيني السيد" : ألبيرتو ديالوتو " ALBERTO DIALOTTO قصد تسريع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.[33]

3/3-الصعوبات والعراقيل المواجهة لانضمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية.

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة، المنظمة الوحيدة التي لا تتوفر على شروط واضحة ومحددة للانضمام إليها، حيث يتم ذلك عن طريق التفاوض مع أعضائها وفقا للمادة" 12 " ، وبسبب عدم

احتواء هذه المادة على شروط محددة وواضحة، فقد فتح المجال لشروط مختلفة يتم الانضمام على أساسها، بخصوص عدة قطاعات لها علاقة بالتجارة .دون أن تكون هناك قواعد موضوعية يتم استيفاؤها، إذ أن الدول التي تنضم حاليا إلى هذه المنظمة تتعرض لضغوطات كثيرة، كما تتحمل التزامات تفوق الالتزامات التي قدمتها الدول التي انضمت خلال جولة الأوروغواي.

حيث أنه في الكثير من الحالات تتدخل الدول الرئيسية في المنظمة، لتفرض على الدولة طالبة العضوية قيودا غير منصوص عليها في بنود اتفاقيات المنظمة .وبالتالي فإن الدول التي ترغب في الحصول على

[33] - قطافي سعيد، **تحديات وآفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**، ص52-53.

عضوية هذه المنظمة، لا تملك أية وسيلة ضغط أثناء مفاوضاتها، وعليه فهي مجبرة على قبول الشروط التي تفرضها الأطراف المتفاوضة، والتي غالبا ما تكون قاسية ومبالغ فيها.

ومن أهم النقاط التي تم استنتاجها من تجارب الانضمام بعد قيام منظمة التجارة العالمية، والتي تمثل الصعوبات التي تتلقاها الدول المتفاوضة بهدف الانضمام نذكر:

1-صعوبة الحصول على صفة الدولة النامية أو الأقل نموا؛

2-العراقيل التي تحد من الاستفادة من المرونة الممنوحة للدول النامية؛

3-العراقيل التي تحد من الاستفادة من الاستثناءات الخاصة بالدول النامية؛

4-كيفية دعم الدول العربية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.[34]

[34] - ناصر دادي عدون، متناوي محمد، إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، **مجلة الباحث**، العدد3، المدرسة العليا للتجارة، جامعة الشلف، 2004، ص76/75.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية للنمو الاقتصادي.

تزايد الاهتمام بدراسة النمو الاقتصادي وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية عندما اتفقت كل دول العالم التي خرجت من هذه الحرب على مبدأ واحد يتلخص في أنه لا حرب عالمية ثالثة، وبالتالي فإن البديل هو تركيز الاهتمام بشكل متزايد بكيفية زيادة معدلات النمو الاقتصادي وكيفية إحداث المزيد من التنمية الاقتصادية. وقد يأتي النمو الاقتصادي من خلال إتباع أساليب فنية وتكنولوجية متطورة أو نتيجة نمو ملحوظ في عناصر الإنتاج المختلفة مثل النمو في عنصر العمل أو رأس المال البشري.

المطلب الأول: تعريف وفوائد النمو الاقتصادي

1/التعريف بالنمو الاقتصادي:

التعريف 1: يعتبر النمو الاقتصادي هو المؤشر الأساسي الذي يمكن أن يكشف بسهولة عن ما أذا كانت الفجوة لبن الدول المتقدمة والدول النامية تزيد أم تقل، تتسع أم تضيق.

ويعرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق زيادة في الدخل القومي أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن. ويقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج القومي الحقيقي أو الدخل القومي الحقيقي.

معدل النمو الاقتصادي= التغيرات في الدخل أو الناتج بين سنة المقارنة وسنة الأساس/الدخل القومي في سنة الأساس*100.[35]

- **التعريف 2:** ويعرف أيضا النمو الاقتصادي بوصفه الزيادة في قيمة السلع والخدمات المنتجة من قبل الاقتصاد الوطني. [36]
- **التعريف 3:** وتعرفه بعض الكتابات الغربية من خلال "ريمون بار" في أنه" عبارة عن الزيادة الحاصلة في السكان وفي الثروات المتاحة"، أما" فرنسوا بيرو"فيرى أنه" عبارة عن الزيادة الحاصلة خلال فترة أو عدة فترات طويلة من الزمن لمؤشر ما في بلد ما". [37]

[35] - الدكتور جمال الدين برقوق، مصطفى يوسف، **الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى 2016-1437، دار الجامد للنشر وللتوزيع، عمان، الصفحة 242.

[36]- محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، أستاذ اقتصاديات المال والأعمال، جامعة مؤتة، الأردن، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، الصفحة 70.

من خلال ما سبق من تعاريف، يمكن أن نقول أن النمو الاقتصادي هو:

***النمو الاقتصادي هو الزيادة في القيمة السوقية للسلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد ما على مر الزمن.**

2/ فوائد النمو الاقتصادي:

أما عن فوائد النمو الاقتصادي فيمكن حصر أهمها فيما يلي: [38]

-زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات؛

-زيادة رفاهية الشعب، عن طريق زيادة الإنتاج، والرفع في معدلات الأجور والأرباح، والدخول الأخرى؛

-يساعد على القضاء على الفقر، ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان؛

-زيادة الدخل القومي تسمح بزيادة موارد الدولة، وتعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها، كتوفير الأمن، الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية والتوزيع الأمثل للدخل القومي، دون أن يؤثر ذلك سلبا على مستويات الاستهلاك الخاص؛

-التخفيف من حدة البطالة.

بالإضافة الى ما سبق لابد من ابراز الفرق بين التنمية والنمو الاقتصادي، حيث تعرف التنمية الاقتصادية على أنها كل التحولات الهيكلية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية على نطاق أوسع التي تصاحب لنمو الاقتصادي والارتفاع في متوسط مستوى المعيشة (زيادة الدخل/الهكتار).[39]

3/الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:[40]

---

[37]- إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية(نظريات-نماذج-استراتيجيات)، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، 2011، الصفحة11.

[38] - محمد أحمد بدر الدين، **استراتيجيات النمو الاقتصادي**، القاهرة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع،2017، ص21.

[39]- Nachida Bouzidi، Le Developpement Economiq **EVOLUTION D'UN CONCEPT**

Professeur d'économie, école nationale d'administration, Alger idara n° 51 Pag502

جدول(1-1): الفر تحليل تطور التجارة الخارجية ق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
النمو محرك للتنمية الاقتصادية.	التنمية أوسع وأشمل.
النمو الاقتصادي يحدث تلقائيا ولا يحتاج لتدخل الدولة.	التنمية الاقتصادية تتطلب تدخل الدولة.
النمو لا يهتم بعدالة توزيع الدخول.	التنمية تركز على أن تصل الدخول إلى جميع الأفراد المجتمع.
النمو عبارة عن تركم كمي.	التنمية تراكم نوعي وكمي يطال مختلف جوانب المجتمع.
النمو الاقتصادي يحدث بسرعة.	التنمية الاقتصادية تحدث ببطء.
النمو الاقتصادي يحدث عند زيادة الانتاج.	التنمية الاقتصادية تحدث بفعل تغيرات جذرية في المؤسسات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية.
النمو الاقتصادي هو حركة النظام الاقتصادي الذي يسير وفقا لآليات السوق العفوية.	التنمية الاقتصادية هي حركة النظام الاقتصادي الذي يسير وفقا لخطط متعددة من جانب الدولة.

[40] - بن سليمان محمد، **أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة 1980-2016**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2020، ص95.

المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي:

بشكل عام يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من المقاييس أو المعايير المستخدمة في قياس النمو الاقتصادي وهي تتعلق بمعايير الدخل، المعايير الاجتماعية والمعايير الهيكلية وسنتناول هذه المعايير تباعا فيما يلي:

أولا/معايير الدخل:

تعتمد هذه المعايير في مجملها على"الدخل" سواء في شكله الاسمي أو الحقيقي والذي يستخدم لقياس النمو ودرجة التقدم الاقتصادي من بلد لآخر، ومن معاييره نجد:

1- **معيار الدخل القومي الكلي**: حيث اقترح"Mead" استخدام هذا المعيار بدل متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أنه لم يقبل في الأوساط الاقتصادية لأن زيادته أو نقصانه قد تؤدي إلى نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادته لا تغني شيئا إذا كانت أقل من معدل نمو السكان، كما أن نقصانه بمعدل صغير لا يعني بالضرورة تخلفا اقتصاديا، إضافة أنه معيار محدود القيمة إذا انتشرت الهجرة من وإلى الخارج.

2-الدخل الوطني الكلي المتوقع: وحيث أن البعض من الاقتصاديين اقترح قياس النمو على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، خصوصا لدى الدول التي تمتلك موارد غنية كامنة معطلة.[41]

–**متوسط الدخل الفردي**: يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداما وصدقا لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد.

هناك طريقتان لقياس معدل النمو على المستوى الفردي، وهما:

–**طريقة معدل النمو البسيط**: يقيس معدل التغيير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى.

–**طريقة معدل النمو المركزي**: يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا.[42]

-معادلة سنجر (Singer): وضعت هذه المعادلة من طرف الأستاذ "سينجر" سنة 1952، وهي نتيجة توصل إليها بمساعدة أعمال بعض الاقتصاديين ك هيكس، هارد، دومار، وتعطي هذه المعادلة وفق العلاقة التالية:

[41]- عمر ايهاب نافع، الجهاز المصرفي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، 2020، الصفحة51.

[42] - محمد أحمد بدر الدين، مرجع سابق، ص22.

$$D=SP-R$$

حيث: **D** : تمثل معدل النمو السنوي لدخل الفرد **P**: تمثل إنتاجية رأس المال.

S : تمثل معدل الادخار الصافي. **R**: تمثل معدل نمو السكان السنوي.

R: تمثل معدل نمو السكان السنوي.

وقد افترض" سينجر" قيما لهذه المتغيرات حيث: S=6%، P=0.2%، R=1.25% غير أن هذه التقديرات تعرضت لمجموعة انتقادات يمكن إيجازها على النحو التالي:

*أن نسبة الادخار الصافي من الدخل القومي 6% تعتبر مقبولة وقت صياغة" سينجر" لمعادلته، أما في الوقت الحاضر فإن الدول النامية في مقدورها ادخار نسبة أكبر.

*قدر الأستاذ" سينجر معدل النمو السكاني ب1.25% وهذا الرقم أقل كثيرا من المعدلات السائدة للدول النامية الذي يقدر بحوالي 2.3% في الدول النامية عامة...

*قدر "سينجر" إنتاجية الاستثمارات السائدة ب 0.2% وهي نسبة منخفضة وتقل كثيرا عن المحقق لمعظم الدول النامية...[43]

ثانيا/معايير اجتماعية:

يقصد بالمعايير الاجتماعية العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات المقدمة يوميا لأفراد المجتمع، أي الخدمات الصحية، الغذاء، التعليم والثقافة.

ولا شك أن الدول النامية تعاني من عدم كفاية الغذاء ومن نقص ملموس في الخدمات الصحية، ومن عدم كفاية المؤسسات التعليمية.

- **المعايير الصحية:** لعل من المعاير التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي:
  - عدد الوفيات لكل ألف من السكان، أو عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان، فارتفاع عدد الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء وسوء التغذية.
  - معدل توقع الحياة عند الميلاد، أي متوسط عمر الفرد، فكلما زاد دل ذلك على درجة النمو الاقتصادي والتقدم.
- **معايير تعليمية:** إن الإنفاق على التعليم يعتبر استثمارا (استثمار بشريا) وليس استهلاكا، وهذا الاستثمار يحقق عائدا مرتفعا سواء للأفراد أو للمجتمع، ومن بين المعايير التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي والثقافي:
  - نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع.
  - نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي، الثانوي والجامعي، من أفراد المجتمع.
  - نسبة الإنفاق على التعليم بجميع مراحله إلى إجمالي الناتج المحلي أو إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.
- **معيار التنمية البشرية HDI:** نجح برنامج الأمم المتحدة في عام 1990 في التوصل مقياس جديد عرف بالتقدم البشري، ويركز هذا المعيار على:

[43] اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، صفحة249.

- توقع الحياة عند الميلاد.
- معيار التحصيل العلمي.
- متوسط نصيب الفرد من الدخل المعدل بالقوة الشرائية.[44]

ثالثا/المعايير الهيكلية:

مع ما حصل في العالم بعد الحرب العالمية الثانية، من حصول الدول النامية على استقلالها السياسي ثم سعيها إلى إتباع استراتيجيات تعتمد على الصناعة كإحلال الواردات والتصنيع بغرض التصدير، وهي التي كانت في الغالب مجتمعات زراعية توجه دول العالم إلى الاهتمام أكثر بقطاع الخدمات حتى أضحت إيراداته أكبر من إيرادات الصناعة، كل ذلك أحدث تغيرات هيكلية في البني الاقتصادية للدول المتقدمة والنامية على السواء، مما غير من الأهمية النسبية لقطاعاتها الاقتصادية المختلفة وأثر ذلك في: هيكل صادراتها ووارداتها، فرص العمل المختلفة فيها، توزيع سكانها من الحضر والريف. هذه المتغيرات اتخذت كمعايير لقياس درجة نمو بلد آخر فاستخدمت:

- الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات.

- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

- نسبة الإنتاج الصناعي إلى الناتج المحلي.[45]

المطلب الثالث: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

هناك العديد من العوامل المحددة للنمو الاقتصادي أي تلك العوامل التي تعمل على إحداث النمو، ومن أهمها:

أ-رأس المال البشري: ورأس المال لأي دولة أو اقتصاد، هو عبارة عن كمية رأس المال في تلك الدول أو الاقتصاد في لحظة معينة، أي يعبر عما تملكه تلك الدولة من منشآت ومباني ومعدات وآلات في تلك اللحظة. وهذا الموجود من رأس المال يمكن أن يتغير عبر الزمن.

ب-رأس المال المادي: يعتبر تكوين رأس المال البشري أو الاستثمار البشري من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي. ولا يعتمد تكوين رأس المال البشري على التعلم والتدريب فقد بل على مقدار الخدمات الصحية والاجتماعية التي تعمل على بناء وصيانة رأس المال البشري.

[44] محمد أمين أو صياف، أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3، 2011-2012، صفحة 37-38.

[45] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، الصفحة 71.

وبالتالي يمكن القول أن زيادة الاستثمار في رأس المال البشري لابد أن يتوازن ويتواكب مع زيادة رأس المال المادي، حيث يمكن زيادة إنتاجية العمل وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.

ج-مدى توافر الموارد الطبيعية: وهي الموارد التي لا دخل للإنسان في صنعها بل هبة الطبيعة، وهي تتكون من إجمالي الموارد على سطح الأرض أو باطنها، فكلما توافرت هذه الموارد، وتوافرت إمكانية استخدامها بالشكل الصحيح سيؤدي ذلك إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي. يجب من وجهة نظر اقتصادية المحافظة على الموارد الطبيعية وتنميتها ومن إدارتها واستغلالها، مثل البترول والمعادن والغابات وغيرها، فكلما زاد الاستغلال المخطط والهادف للموارد الطبيعية كلما زاد معدل النمو الاقتصادي والعكس صحيح.

د-التخصص وتقسيم العمل والحجم الكبير للإنتاج: حيث يؤدي هذا العامل إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية وتحسين الأداء، وتولد تكنولوجية جديدة ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي.[46]

هـ-الإختراع والإبتكار: يمكن أن تساهم المعرفة الجديدة في تحقيق النمو الاقتصادي. الإختراع هو إستكشاف وسائل جديدة للإنتاج لم تكن معرفة من قبل أما الابتكار فهو تطوير طرق الإنتاج بالإستفادة من الاختراعات الجديدة واستخدامها في العمليات الإنتاجية.[47]

المطلب الرابع: نماذج النمو الاقتصادي.

أولا: نموذج هارود دومار.

1-نوذج هارود:

انشغل هارد بكيفية تحقيق النمو المتوازن في مجتمع حركي يصعب تحقيق مثل هذا النمو المتوازن فيه. وقام بنشر أول محاولة في هذا الموضوع بعنوان" **مقال في النظرية الحركية**" عام 1939م، ثم قام بتطوير الموضوع من خلال مجموعة من المحاضرات تم نشرها عام 1948م في كتاب بعنوان "**نحو اقتصاديات**

[46] - الدكتور جمال الدين برقوق، مصطفى يوسف، الاقتصاد الدولي، الطبعة الاولى 2016-1437، دار الجامد للنشر والتوزيع، عمان، الصفحة 242،243،244. .

[47] - الدكتور نعمة الله نجيب ابراهيم، أسس علم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2001، الصفحة 284.

حركية". يعتقد هارود أن الاقتصاد الرأسمالي المتقدم لا يحقق نموا مستقرا إلا بالصدفة وإذا حدث ذلك فإنه يستحيل أن يحافظ على استقراره لمدى طويل. كما أن عدم تحقيق ذلك الاستقرار يؤدي إلى ركود متتالي وصولا للركود العام، أو تضخم متتالي وصولا للتضخم العام، وأن السبب في ذلك يرجع ذلك لأسباب كامنة في الاقتصاد نفسه. ويطرح هارود النموذج من خلال ثلاثة تصورات لمعدل النمو: يطلق على الأول معدل النمو الفعلي، ويطلق على الثاني معدل النمو المضمون أو المرغوب فيه، ويطلق على الثالث معدل النمو الطبيعي.

أ-معدل النمو الفعلي: ويقصد بيه معدل النمو الجاري والذي يتحدد استنادا إلى كل من نسبة الإدخار ونسبة (رأس المال/ الناتج) أي معامل رأس المال والمعادلة الأساسية له هي:[48]

.G = S/C .....(1)

حيث G: معدل النمو الفعلي للناتج خلال فترة زمنية محددة وتعادل $Y/\Delta Y$.

Y : الدخل الناتج الصافي. ΔY: التغير في الدخل أو الناتج الصافي خلال الفترة المحددة.

I : حجم الاستثمارات المنفذة. **S** : حجم الادخار الكلي.

s : الميل المتوسط للادخار ويعادل S/Y.

C : معامل رأس المال ويعادل حجم رأس المال (الثابت والمتغير) اللازم لكل وحدة تغير حدثت فعلا في قيمة الناتج الصافي أي تعادل ΔY.

ب-معدل النمو المضمون:

GW : يمثل نسبة الإدخار إلى معامل رأس المال المحقق لمعدل النمو المضمون وعليه :

GW= S/CR .....(2)

حيث: **CR:** معامل رأس المال الذي يمكن من تحقيق معدل النمو المضمون.[49]

[48] -محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 1999، ص132-133.

ج-معدل النمو الطبيعي: ويعرف أقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية، وحجم السكان، والتراكم الرأس مالي، ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ. وبافتراض أن هناك دائما عمالة كاملة تصبح المعادلة الأساسية له: [50]

$$Gn \times Gr = or \neq S \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

2-نموذج دومار:

نشر دومار نموذجه في بحثه المسمى" التوسع والعمالة" سنة 1947، ثم نشر كتاب سنة 1957 عنوانه ب" مقالات في نظرية النمو الاقتصادي" وقد حوى مختلف أعماله حول نفس الفكرة، وكان قد بنى نموذجه حول النمو وفقا للإشكالية التالية:

بما أن الاستثمار يزيد الطاقة الإنتاجية ويزيد الدخل في الوقت نفسه، فما هو معدل الزيادة في الاستثمار المطلوب لجعل الزيادة في الدخل مساوية للزيادة في الطاقة الإنتاجية بحيث يستمر الاستخدام الكامل في المجتمع؟

كإجابة على السؤال حسب دومار فإن ذلك سيعتمد على حجم المضاعف الاستثماري وإنتاجية الاستثمارات الجديدة التي تظهر في معامل رأس المال.

ولقد اعتمد دومار في نموذجه على الفرضيات التالية:

- جميع مفاهيم الدخل والاستثمار والادخار المستخدمة في النموذج لا تمثل إلا قيما صافية بعد خصم الاقتطاعات الخاصة بكل منهم؛
- جميع القرارات الاقتصادية تتم آنيا ومن دون فواصل زمنية مما يحي باستمراريتها؛
- ثبات المستوى العام للأسعار خلال فترة التحليل.

وقد طرح دومار في نموذجه فكرة التوازن بين الزيادة في جانب العرض من جهة وفي جانب الطلب من جهة أخرى، وخلص إلى أن التوازن يحصل وفقا للمعادلة التالية: $\Delta Y = I\sigma$

والتي تعني أنه للحفاظ على استمرارية التوظيف الكامل لابد من أن ينمو الاستثمار والدخل بمعدل سنوي ثابت يساوي حاصل ضرب الميل الحدي للادخار في الإنتاجية المتوسطة علما أن:

ΔY: التغير في الدخل، I: حجم الاستثمار، σ: الإجمالي الصافي لزيادة الطاقة الكامنة في المخرجات.[51]

ثانيا: نوذج شومبيتر.

---

[49] - إسماعيل محمد قنة، اقتصاد التنمية (نظريات -نماذج -إستراتيجيات)، الطبعة الأولى، دار أسامة، الأردن، ص95-96.

[50] - محمد مدحت مصطفى،سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق، ص22.

[51]- الوليد قسوم ميساوي، ، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة-،10 ماي 2018 الصفحة 56.

ما يميز نظرية شومبيتر عن غيرها هو اهتمامه الخاص بالمنظم والدور الذي يقوم به من خلال الابتكارات حيث تنطلق هذه النظرية من فرض وجود اقتصاد تميزه المنافسة التامة في حالة توازن راكد. حيث في هذه الحالة يتم انتاج نفس المنتجات كل سنة وبنفس الطريقة، أي انه تيار تيار يتم تغذيته من تيارات مستمرة من القوة العاملة والأرض، ويفترض أيضا انه ثمة فرص جديدة دوما تظهر للمنظمين لإدخال تعديلات في الطرق التي يتم بها مزج عوامل الإنتاج، ويمكن تلخيص مضمون النظرية فيما يلي:

1-دور الابتكارات التكنولوجية:

يلعب الابتكار دورا أساسيا في تحليل "شومبيتر" للنمو الاقتصادي، حيث تتمثل هذه الابتكارات في التقدم الفني او اكتشاف موارد جديدة او كليهما، مما يسمح لهذه الأخيرة من تمكن تغيير في دالة الإنتاج والتي بدورها تؤدي الى زيادة الناتج الكلي، ويميز "شومبيتر" خمسة أصناف من الابتكارات:

1/1-انتاج سلعة جديدة.

2/1-إدخال وسيلة جديدة في الإنتاج.

3/1-التوسع عن طريق إدراج أسواق جديدة.

4/1-الحصول على مواد أولية جديدة.

5/1-إقامة تنظيم جديد في الصناعة.

وتتمثل الابتكارات حسب شومبيتر في إدخال منتج جديد أو تحسينات مستمرة فيما هو موجود بما يقود إلى التطور.

2/العملية الدائرية:

إن تمويل الاستثمارات من الإئتمان المصرفي، يؤدي إلى زيادة الدخول كما يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية. ومع ظهور المنتجات الجديدة ينقص الطلب على المعروضات من السلع القديمة وهذا يؤدي إلى تقلص تلك المشروعات وخروجها تدريجيا.

وعندما يشرع المبتكرون في تسديد القروض من الأرباح فإن العرض النقدي سوف ينكمش وتميل الأرباح نحو الانخفاض.

ويرى شومبيتر بوجود موجات طويلة من المد والجزر فكل موجة من الرواج تأتي مصحوبة بالاكتشافات، وعندما تنتهي موجة الرواج يعود الاقتصاد إلى حالة السكون وعندئذ يبدأ بعض المنظمين في تقديم ابتكارات جديدة ويعود الازدهار مرة أخرى.[52]

ثالثا: نماذج النمو الحديثة (النمو الداخلي):

منذ منتصف الثمانينات ظهرت طروحات عديدة تفسر الفروقات بين معدلات النمو في الانتاج ومستوى دخل الفرد فيما بين الدول المختلفة وكان ذلك في إطار ما يسمى النظرية الحديثة(الداخلية)للنمو، إذ أن عدم تحقق ما تنبأت به النظرية النيوكلاسيكية من إلتقاء لمعدلات دخول الأفراد بين دول العالم المختلفة(النامية والمتقدمة)، مستندة إلى فرضية تناقص عوائد رأس المال والتي تقود إلى نمو أسرع في الدول النامية منه في الدول المتقدمة، هو الأساس والدافع لظهور النظرية الحديثة للنمو، ولقد ابتدأت المرحلة الأولى لهذه النظرية من دراسات "بول رومر" سنتي 1986 و1990، حيث اكتشفت الشروط أو الحالات التي يكون في ظلها النمو الاقتصادي مستقرا عندما لا تكون زيادات خارجية في الإنتاج، وكان دافع "رومر" في عمله هذا تأثره بمشاهدتين مهمتين: تتجلى الأولى في كون معدلات النمو في العالم المتطور لم تظهر عليه أي علامات تناقص أو انخفاض، في حين تتمثل الثانية في أن النمو المستقر ممكن فقط عندما لا يكون هناك حالة تناقض في العوائد على تراكم رأس المال، أي أنه إذا كان الاستثمار الجديد مخفض لمعدل العائد الحقيقي على رأس المال وذلك بسبب تعويضها من قبل الوفرات الخارجية مرافقة للاستثمار في رأس المال البشري والصناعات كثيفة المعرفة، وهو الأمر المهم للدول النامية لأجل تحقيق النمو السريع، حيث أن سعيها إلى ذلك من خلال تركيزها على الاستثمار في رأس المال المادي دون تكملته بالاستثمار في رأس المال البشري(التعليم) أو البحث والتطوير لا محالة سيكون مصيره الفشل.[53]

رابعا: نموذج روستو.

إن جوهر نظرية روستو هي أنه يدعى بأنه يمكن منطقيا وعلميا تشخيص مراحل معينة للتنمية وتصنيف المجتمعات طبقا لتلك المراحل ويفرق روستو بين خمسة مراحل للنمو "المجتمع التقليدي، الظروف المهيمنة للانطلاق، الانطلاق، النضوج، الاستهلاك الواسع" وفيما يلي شرح موجز لتلك المراحل:

-مرحلة المجتمع التقليدي(القديم): يتضمن أساليب الإنتاج البدائية ولكنه لا يعد ساكنا إذ يمكن للاقتصاد هذه المرحلة أن يتوسع باستخدام الأراضي الزراعية وتوظيف الطاقات الإنتاجية.

مرحلة الظروف المهيئة للانطلاق: يعتقد روستو أن الانتقال إلى هذه المرحلة يجب أن يكون الانتاج أكبر من عدد السكان، أن يتوافر جانبان أساسيان في المجتمع: جانب اقتصادي، يضم المجتمع تغيرات فعالة

[52] -أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 75/74/73.

[53] الوليد قسوم ميساوي، مرجع سابق، صفحة 66.

في الإنتاج وجوانب غير اقتصادية، كتوافر الإداريين والمنظمين والقدرة على المخاطرة، وبالتالي وجود نمو اقتصادي.

-مرحلة الانطلاق: تعد من أهم المراحل التنموية والتي تتطلب قدرا واسعا من الوسائل والأساليب التقنية في مجال النشاط الإنتاجي مما يتطلب معها ارتفاع الأهمية النسبية للاستثمار، وأحيانا يدخل اقتصاد دولة ما في هذه المرحلة نتيجة تغيرات في القوة الإنتاجية أو التوسع في الأسواق المحلية العالمية، وهو ما أدى ظهور المؤسسات الاجتماعية والثقافية الجديدة.

-مرحلة النضوج الاقتصادي: هي المرحلة التي يتم من خلالها تطبيق الأساليب الفنية الحديثة في معظم موارد المجتمع، بحيث تتميز بارتفاع معدل النمو واستمراره لفترة طويلة.

-مرحلة الاستهلاك الواسع: وتسمى أيضا مرحلة الاستهلاك الوفير المتسمة بانتشار ظاهرة الاستهلاك على نطاق واسع وتحول الصناعات نحو إنتاج السلع الاستهلاكية والخدمية ليعيش السكان بدخول عالية وقسط وافر من سلع الاستهلاك، ويتحول المجتمع نحو تحسين نوعية الحياة من خلال تحقيق الرفاهية الاجتماعية ومن مظاهرة:

* ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادي من السلع المعمرة (استهلاك السيارات الفخمة).

* زيادة الإنتاج الفكري والأدبي.

بالتالي كما يقال" أن الإنسان لم يبلغ بعد درجة قهر رغباته والتغلب عليها".[54]

المطلب الرابع: العلاقة بين النمو والتجارة الخارجية:

تعتبر التجارة الخارجية أداة هامة لتحقيق النمو الاقتصادي، ومن ثم فإنه يتعين على الدول المتخلفة ان تعمل للاستفادة من هذا الدور التي تقوم به التجارة الخارجية، عن طريق اتباع سياسات تجارية متحررة تمكنها من الاستفادة من التجارة كقطاع قائد للتنمية. وتعمل التجارة الخارجية في هذه الحالة على المساهمة في زيادة تنمية قطاعات الإنتاج المتخلفة، عن طريق تنمية قطاعات التصدير أولا ثم انتقال اثار ذلك لبقية قطاعات الاقتصاد الوطني.

للصادرات دور كبير في النمو الاقتصادي، فمن ناحية تساهم في زيادة الدخل الوطني من خلال الموارد المعطلة، وعلاقات المدخلات والمخرجات والتقدم التكنولوجي. ومن ناحية أخرى، يؤدي نمو الصادرات بمعدلات متزايدة الى التوازن في ميزان المدفوعات في مراحل التنمية الاقتصادية. كما ان الواردات تساهم في توفير متطلبات النمو الاقتصادي، وهي بمثابة عملية تسرب، الا انها تساهم في نمو الدخل الوطني

[54] مصطفى عبد اللطيف وبن سانية عبد الرمان، واقع ورهنات المستقبل، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الاسلامي، المركز الجامعي غرداية، يومي 23-24 فبراير2011، صفحة 12.

بشكل غير مباشر عن طريق تمكين الاقتصاد الوطني من مواجهة أعباء التنمية، من حيث التموين بالمواد والسلع الصناعية، وكذلك السلع الاستهلاكية، وهذا بهدف زيادة وتوسيع الإنتاج وتوزيعه.

فمن المعروف ان قطاعات الاقتصاد الوطني لا تنمو كلها في نفس الوقت وبنفس السرعة، بل على العكس من ذلك فان بعض القطاعات الرائدة قد تحرك الاقتصاد القومي وتقوده، وقد يؤدي توسع قطاع ما الى نمو قطاع اخر، مما يحفز بدوره قطاعا ثالثا على النمو، وهكذا (عبد السلام، 1997/1996). كما ان اهم ميزة تضيفها التجارة الخارجية لدولة ما مع العالم الخارجي، هي ان قيام هذه التجارة تسمح لها بسد العجز الذي تعاني منه محدودية مواردها خاصة، الطبيعية والبشرية. وتركيز جهدها الانمائي في المجالات التي تكون لها فيها ميزة، وهذا يتضح ان التجارة الخارجية عصب التنمية الاقتصادية، خاصة في الدول النامية نظرا لاعتمادها الكبير على السوق العالمي، وطبيعة تركيب اقتصادها.[55]

المطلب الثاني: تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر.[56]

جدول(1-2): تحليل تطور التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة1990 -2017.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
معدل النمو%	(2.2)	(0.3)	(2.0)	(2.5)	(0.30)	(3.9)	(3.8)
رصيد (مليار دولار)	0.084	0.529	0.067	0.302	4.3	6.2	2.08
السنوت	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**
معدل النمو%	(1.2)	(5.0)	(3.2)	(3.8)	(1.9)	(5.2)	(6.8)

[55] - بن البارا محمد، قياس العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2019، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، المجلد14، العدد2، 2021/10/21، ص32-33.

[56] -نصير أحمد، زين يونس، غانية نذير، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL للفترة (1970-2017)، مداخلة جامعة عبد المالك السعدي متعددة التخصصات، النسخة الثالثة، 2019، ص6-7.

رصيد (مليار دولار)	1.16	1.74	2.38	7.57	6.19	3.65	7.44
السنوات	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**
معدل النمو%	(5.2)	(4.7)	(5.3)	(4.8)	(2.4)	(2.1)	(2.1)
رصيد (مليار دولار)	9.25	16.94	17.73	29.55	36.99	3.86	15.58
السنوات	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
معدل النمو%	(2.8)	(3.3)	(4.2)	(4.5)	(5.2)	(4.9)	(3.9)
رصيد (مليار دولار)	20.14	12.01	13.4	8.4	2.4	1.5	3.9

لم يتحسن النمو الإقتصادي لأنه بقي حبيس تقلبات إصلاحات إقتصادية، والملاحظ أن الفترة 1994-2000، بحيث تراجع معدل النمو سنة 1997 ليحقق % 1.2 بعد أن كان قد حقق سنة 1996معدلا يقدر ب% 3.8 ، والذي تزامن مع تراجع نسبة القروض للإقتصاد حيث معدل نمو سلبي% 4.72 ، وكما عرفت معدلات النمو نتائج مرضية وخاصة سنة 1998 أين وصل معدل النمو إلى 5% وهذا نتيجة لإنطلاق قطاع الصناعة والموسم الفلاحي الجيد في تلك السنة، كما تقهقر النمو في سنة 2001 ليصل إلى% 1.9 ، نظراً للبداية التي واجهت السلطات الحكومية من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي، بالرغم من تحسن اداء القطاع الفلاحي بنسبة % 18.7 نتيجة تحسن الظروف المناخية وإعتماد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ولكن القطاعات خارج المحروقات سجلت نتائج غير مرضية في دعم النمو، ولم تتوصل الإصلاحات التي شرع فيها منذ عشرية كاملة من تجسيد هذا الهدف، مما جعل الآثار تعكس سلباً على الوضع الاجتماعي من بطالة وتدني المداخيل أما في الفترة 2002-2012 فقد كانت معدلات النمو متذبذبة من سنة إلى أخرى، والملاحظ أيضا أنه خلال السنوات2008-2011 إلى تسجيل تباطؤ في معدلات النمو الإقتصادي في نفس الفترة مقارنة بالفترة

2000-2004 ، والتي سجلت معدلات نمو متزايدة نتيجة تحسن أداء قطاع المحروقات مما يعني أن الإرتفاع النسبي لمعدلات النمو الاقتصادي خلال فترة تطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي يرجع بالدرجة الأولى لزيادة معدل نمو قطاع المحروقات بسبب الإرتفاع المتواصل لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية، ويعد قطاع الخدمات القطاع الثاني في التأثير على الاقتصاد بإعتبار أن نسبة مساهمة القطاع في الناتج بلغت % 31.28 كمتوسط خلال الفترة، وبالرغم وجود تذبذب بعد الأزمة النفطية 2014.

المبحث الثالث: الأبحاث والدراسات السابقة.

المطلب الأول: تعريف الدراسات السابقة.

الدراسة رقم (1) بعنوان: قياس أثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2016) باستخدام نموذج (ARDL)

وهي دراسة الباحثان سعد صالح وعطية محمد أمين في إطار مقال بمجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 43، جامعة تكريت كلية الإدارة والاقتصاد، 2018، تدور إشكالية الدراسة حول: **أثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في العراق (2003-2016) باستخدام أنموذج Ardl؟**

تهدف هاته الدراسة إلى قياس أثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في العراق باستخدام نموذج (ARDL) خلال الفترة (2003-2016)، وتم تحويل البيانات السنوية إلى بيانات ربع سنوية باستخدام نموذج (Eviews.9) واستخدام الصادرات + الواردات /الناتج المحلي الإجمالي للتعبير عن الانفتاح التجاري، أما النمو الاقتصادي فعبر عنه بنمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتوصلت هاته الدراسة إلى النتائج التالية:

-الانفتاح التجاري يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، ويؤثر إيجابا في الأجل الطويل أي العلاقة طردية بينهما؛

-هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين، وخلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم ثبات التجانس؛

-كما أوصت الدراسة بالاستفادة من مزايا الانفتاح التجاري في تنويع القاعدة الاقتصادية من أجل التخلص من حالة الاقتصاد الريعي الأحادي المعتمد على النفط فقط، والتحول إلى اقتصاد متنوع.

الدراسة رقم (2) بعنوان: آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي-دراسة حالة-.

وهي دراسة الباحثة كوثر سعاد قودة في إطار أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي جامعة باتنة1 2020/2019.

اما التساؤل الرئيسي للمداخلة: **ماهي انعكاسات سياسة تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟**

تهدف هاته الدراسة إلى قياس آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي ولقد توصلت النتائج إلى ظهور علاقة كل من اجمالي تكوين رأس المال الثابت، التضخم، صادرات التكنولوجية المتقدمة، الاستثمار الأجنبي المباشر، ونسبة التحرير التجاري بالنمو الاقتصادي.

تم تقدير النموذج وهذا بعد اقصاء كل من المتغيرين صادرات تكنولوجية متقدمة، والاستثمار الأجنبي المباشر لأنهما غير معنويين في النموذج، وتم قبول باقي المتغيرات التفسيرية من الناحية الاقتصادية، كما أن القدرة التفسيرية له قدرت ب98.61%، وله قدرة تنبؤيه عالية جدا، وتحقق كل فرضيات النموذج وبالتالي تم الاعتماد على نتائج المعادلة.

وقد تم الوصل الى أن نسبة التحرير التجاري لها أثر موجب والأكبر في النمو الاقتصادي، يليها اجمالي تكوين رأس المال الثابت، ثم نسبة التضخم، بينما سيشهد نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي خلال السنوات القادمة ارتفاعا بوتيرة سريعة الى ان يصل الى ضعف قيمته سنة 2022.

الدراسة رقم(3) بعنوان: دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018

وهي دراسة الباحثتان طوير أمال وعلاوي صفية في إطار مقال بمجلة أبحاث اقتصادية معاصر العدد02، جامعة عمار ثليجي الأغواط (الجزائر)،2020، تدور إشكالية الدراسة حول **ما هو أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين (1990 2018)؟**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفتَّرة 1990 2018، وقد قسمت هذه الدراسة إلى جانبين جانب نظري يتضمن بعض الأساسيات النظرية لكل من الصادرات والنمو الاقتصادي ،أما الجانب التطبيقي فبعد اختيار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة Ardl وذلك باستخدام eviews.10 ،و بعد دراسة استقراريه كلا المتغيرين فقد أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات والنمو الإقتصادي في الجزائر، كما توصلت الدراسة أن الصادرات تؤثر على النمو الاقتصادي تأثيرا طرديا في الجزائر وذلك في المدى الطويل أي أن

كلما ارتفعت الصادرات زاد معها النمو الإقتصادي في الجزائر، لذا وجب وضع استراتيجية فعالة من أجل تنويع الصادرات وذلك بتشجيع الصادرات الزراعية والصناعية وعد الاعتماد على المحروقات بغية رفع النمو الإقتصادي.

الدراسة رقم(4) بعنوان: أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة 1980-2016

وهي دراسة الباحث بن سليمان محمد في إطار أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث تحت الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول النامية؟

تهدف هاته الدراسة إلى قياس أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة الممتدة 1980-2016 ولقد تم في هذه الدراسة الاعتماد على معطيات بانيل على مجموعة الدول النامية حيث تأخذ في عين الاعتبار الصفة الحركية والديناميكية للتجارة الخارجية وتمزج بين بيانات السلاسل الزمنية وبيانات المقاطع العرضية، وتم استخدام اختبار التكامل المشترك بالإضافة إلى اختبار السببية وعلى ضوء نتائج هذه الاختبارات تم تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، وقد أظهرت نتائج البحث ما يلي:

-يؤثر الانفتاح التجاري ورأس المال البشري والمادي إيجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول النامية؛

- هناك علاقة طويل المدى بين معدل الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول النامية؛

-وجود علاقة قصيرة الأجل بين معدل الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول النامية.

الدراسة رقم(5) بعنوان: أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية من (1970-2016).

وهي دراسة الباحثتان أولاد صالح عمارية حاج حمو يمينة في إطار مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة أحمد دراية أدرار، وتدور إشكالية الدراسة حول **ما مدى تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟**

تهدف هاته الدراسة إلى قياس أثر التجارة الخارجية ممثلة في الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة

الممتدة من 19 إلى 2016 وذلك باستخدام أسلوب تحليلي بناءا على المؤشرات والبيانات بالإضافة إلى دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لاختبار وجود التكامل المشترك بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة وقصيرة الأجل بين الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسة والدراسات السابقة.

سنبرز في هذا المطلب أهم أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة في هذا الموضوع.

الجدول رقم(1-3): أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

رقم الدراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
الدراسة رقم 01	كلا الدراستين توصلت إلى أن هناك علاقة طردية في الأجل الطويل بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.	تختلف هاته الدراسة عن دراستنا في حدود الدراسة حيث تم دراسة التجارة الخارجية في العراق في حين الدراسة الحالية تمت في الجزائر.
الدراسة رقم 02	تشبه الدراسة دراستنا من حيث الأهمية بحيث تكمن أهمية هذه الدراسة في ضرورة تطوير التجارة الخارجية لإنعاش النمو الاقتصادي.	تختلف هاته الدراسة عن دراستنا في متغيرات الدراسة حيث درست كل من المتغيرات التالية (اجمالي تكوين رأس المال الثابت، التضخم، صادرات التكنولوجية المتقدمة، الاستثمار الأجنبي المباشر، نسبة التحرير التجاري، النمو الاقتصادي).
الدراسة رقم 03	تشبه الدراسة دراستنا في النموذج المستخدم وهو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة Ardl .	تطرقنا في دراستنا إلى أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في حين الدراسة السابقة تأخذ مؤشر من هذه التجارة الخارجية وهو أثر الصادرات على النمو الاقتصادي.

الدراسة رقم 04	تشبه هاته الدراسة دراستنا من حيث الهدف وهي قياس أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر	تختلف هاته الدراسة عن دراستنا في حدود الدراسة حيث تم مقارنة الجزائر مع بعض الدول النامية.
الدراسة رقم 05	تشبه الدراسة دراستنا في النموذج المستخدم وهو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة Ardl .	تختلف هاته الدراسة عن دراستنا في فترة الدراسة حيث تحدد فترة الدراسة من1970 إلى 2016 في حين دراستنا تحدد الفترة من 1990 إلى 2020.

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم عرض مفهوم التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، بحيث إنهما مهما اختلفت وتعددت مفاهيم حول التجارة الخارجية إلا أنها تتفق على دورها الفعال في التنمية. والتي قد تحد من تطوره وتوسعه وقبل الإشارة كل منهما فالتجارة الخارجية بحد ذاتها تعتبر مؤشر من مؤشرات تطور الاقتصاد الوطني والرفاهية لأي بلد.

بالإضافة إلى النظريات المفسرة للتجارة الخارجية فلقد عالجت هذه النظريات جوانب كثيرة في هذا الفصل. بحيث تطورت التجارة الخارجية في الجزائر عبر الزمن، كما أن تحرير التجارة الخارجية في الجزائر يعتبر من المحاور التنموية الكبرى لتحقيق كفاءة وفعالية الاقتصاد الجزائري في الأسواق العالمية والمساهمة في تحسين التنافسية خاصة أن الجزائر على مقربة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. وبالتالي نستخلص أهم النتائج:

- تعتبر التجارة الخارجية أحد المكونات الرئيسة للعلاقات الاقتصادية الدولية.
- تتفاوت أهمية التجارة ومن ثم علاقتها بالنمو الاقتصادي حسب نظريات التجارة الخارجية.
- تتأثر التجارة الخارجية بالنمو كما يتأثر النمو الاقتصادي بالتجارة الخارجية أي هناك علاقة تبادلية ما بين النمو والتجارة.
- إن تحقيق النمو الاقتصادي يعتبر من الأولويات التي تسعى جميع الدول إلى تحقيقه.
- تعتبر التجارة الخارجية أداة هامة لتحقيق النمو الاقتصادي

الفصل الثاني

دراسة قياسية لأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2020)

تمهيد:

إن معرفة كيفية تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر ينطلق من فهم طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية كالناتج المحلي الاجمالي، الصادرات أو الواردات وانطلاقا من الدور المهم الذي تلعبه التجارة الخارجية في الجزائر تسعى هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين هذه المتغيرات، ولذلك تم التطرق في هذا الفصل إلى التعريف بأساليب تحليل السلاسل الزمنية، ومدى استقرار المتغيرات وذلك بالاعتماد على الاختبارات القياسية أو الاحصائية للتكامل المشترك، وتطبيق نموذج الارتباط الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL) للتكامل المشترك لاختبار العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات موضوع الدراسة، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم حول القياس الاقتصادي.

المبحث الثاني: التأطير النظري للتكامل المشترك.

المبحث الثالث: تقديم وبناء نموذج الدراسة.

المبحث الرابع: دراسة قياسية لأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة(1990-2020).

المبحث الخامس: اختبارات تشخيص النموذج.

المبحث الأول: مفاهيم حول القياس الاقتصادي.

تعتبر الدراسة القياسية فرع من فروع الاقتصاد تستخدم لتحليل الظواهر الاقتصادية مستعينا بالأساليب الإحصائية، وفي كثير من الأحيان تنص النظرية الاقتصادية على وجود علاقة في المدى الطويل بين متغيرين أو أكثر من ذلك.

المطلب الاول: مفهوم القياس الاقتصادي

سوف نتناول في هذا المطلب عدة تعاريف للاقتصاد القياسي

***تعريف الاقتصاد القياسي:**

لقد استخدم مصطلح القياس الاقتصادي لأول مرة عام 1926 ويرجع الفضل في ذلك إلى الاقتصادي Ranger Frisc الذي جاء بهذا المفهوم الجديد.

وقد اشتق هذا المصطلح Econometric من أصل يوناني ويتكون من كلمتين هما Econo ويقصد بها العلاقات الاقتصادية، Metrics تدل على القياس بالتالي يمكننا القول قياس العلاقات الاقتصادية.[57]

ويعرف الاقتصاد القياسي أيضا بأنه:

- العلم الذي يستعين بالطرق الإحصائية لتحديد فعل القوانين الاقتصادية الموضوعية تحديدا عمليا في الحياة الاقتصادية.[58]
- يعرف كذلك بأنه القياس في الاقتصاد أو القياس الاقتصادي، وهو فرع المعرفة الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية بغرض اختيار مدى صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية، أو تفسير بعض الظواهر أو رسم بعض البيانات أو التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية.[59]

[57] عبد القادر محمد بن عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية الإسكندرية، 2005، صفحة 03.

[58] أموي هادي كاظم الحسناوي، طرق القياس الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2001، صفحة 08.

[59] عبد القادر محمد بن عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي، دار الجامعية، الإسكندرية، 2005، صفحة 04.

- يعرف أيضا بأنه أساليب التحليل الاقتصادي يهتم بالتقدير العددي الكمي، والعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية معتمدا في ذلك على النظرية الاقتصادية، والرياضيات، الإحصاء، للوصول إلى هدفه الخاص باختبار القروض والتقدير ومن التنبؤ بالظواهر الاقتصادية.[60]

وينقسم الاقتصادي القياسي إلى فرعين:

- الاقتصاد القياسي النظري: ويتمثل في طرق وأساليب قياس العلاقات الاقتصادية.
- الاقتصاد القياسي التطبيقي: يبحث المشاكل والنتائج في مجال اقتصاد التنبؤات الخاصة بتطور الظاهرة في المستقبل.[61]

المطلب الثاني: اهداف الاقتصاد القياسي.

هناك ثلاثة أهداف أساسية للاقتصاد القياسي وهي:

1- **تحليل واختيار النظريات الاقتصادية المختلفة:** إن تحليل واختيار النظريات الاقتصادية يعد هدفا رئيسيا من أهداف الاقتصاد القياسي، ولا يمكن عد النظرية الاقتصادية صحيحة ومقبولة ما لم تختار اختيارا كميا عدديا، بوضع النموذج وتفسير قوة العلاقات الاقتصادية.

2- **رسم البيانات واتخاذ القرارات:** حيث يساهم الاقتصاد برسم السياسات واتخاذ القرارات عن طريق الحصول على قيم عددية لمعلمات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات، لتساعد رجال الأعمال والحكومات في اتخاذ القرارات الحالية، من حيث توفير لصيغ وأساليب مختلفة لتقدير المرونات والمعلمات الفنية والتكلفة الحدية، والميل الحدي للاستهلاك والادخار والاستثمار...الخ، وتأسيسا على ذلك فإن معرفة القيم العددية لمعلمات النموذج المقدر تساعد على إجراء المقارنات واتخاذ القرار المناسب سواء على مستوى المنشأة أو الدولة.

3- **التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل:** يساعد رجال الأعمال والحكومات في وضع السياسات من خلال توفير القيم العديدة لمعلمات المتغيرات الاقتصادية والتنبؤ بما ستكون عليه الظاهرة الاقتصادية مستقبلا، إن هذه التنبؤات تمكن واضعي السياسة ومتخذي القرار لتنظيم الحياة الاقتصادية، واتخاذ إجراءات للتأثير في متغيرات اقتصادية معينة.[62]

---

[60] علي مكيد، الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2007، صفحة 09.

[61] سمير محمد عبد العزيز، الاقتصاد القياسي، مدخل في اتخاذ القرارات، دار الإشعار للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997، صفحة 26.

[62] حسين علي نجيب، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2000، صفحة 18.

المطلب الثالث: علاقة الاقتصاد القياسي بالعلوم الأخرى

للقياس الاقتصادي علاقة وثيقة بالنظرية الاقتصادية والاقتصاد الرياضي والإحصاء، حيث تتكامل هذه الفروع من أجل توفير قيم عددية لمعلمات المتغيرات الاقتصادية المختلفة ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

- **القياس الاقتصادي والنظرية الاقتصادية**

إن القياس الاقتصادي بحد ذاته هو انعكاس كمي للنظرية الاقتصادية اللفظية، فالعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية المستوحاة من النظرية الاقتصادية تبقى مسألة مجردة ما لم يتم تقديرها وقياسها بالتقنيات الرياضية والإحصائية والتي هي من مهام القياس الاقتصادي.

- **القياس الاقتصادي والاقتصاد الرياضي**

يتمثل دور الاقتصاد الرياضي في صياغة العلاقات الاقتصادية المستوحاة من النظرية الاقتصادية رياضيا في شكل رموز ومعادلات رياضية دون قياسها وبرهنة عددية لتلك الصياغات لأنها من مهام القياس الاقتصادي.

- **القياس الاقتصادي والإحصاء الرياضي**

يقوم الإحصاء الرياضي بتزويد الباحث بالأدوات التحليلية ليستخدمها في دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية وبطرق خاصة لمعالجة الأخطاء واستخدامها في تحقيق أهداف الاقتصاد القياسي.[63]

المطلب الرابع: تحليل السلاسل الزمنية

يتضمن تحليل السلسة الزمنية مجموعة من المشاهدات خلال فترة زمنية كما أن المخطط الانسيابي للسلسلة يوضح البيانات المتاحة عن ظاهرة ما إلى غاية التنبؤ بالقيم.

-**تعريف السلسة الزمنية:** هي مجموعة من القيم الخاصة بمؤشر ما، مأخوذة خلال فترات زمنية متتالية، وهي تعكس تطور ذلك المؤشر عبر الزمن.

وتملك أغلب السلاسل الزمنية للمؤشرات الاقتصادية اتجاه عام يعكس التأثير طويل المدى لمجموعة من العوامل على ديناميكية هذه المؤشرات، مما يحدد اتجاههما العام المتزايد أو المتناقص، بغض النظر عن أي انحرافات أو تقلبات أخرى.

[63] آمال حاجي، أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية1970-2013، فسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2015/2014، صفحة 81.

تعتبر السلسلة الزمنية مستقرة إذا لم تتغير مستوياتها عبر الزمن، أي إذا ما توفرت فيها الخصائص التالية:

أ-ثبات متوسط القيم عبر الزمن؛

ب-ثبات التباين عبر الزمن؛

ت-أن يكون التغاير بين قيمتين لنفس المتغير معتمدة على الفجوة الزمنية بين القيمتين، وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغاير (التغاير=covariance).[64]

المبحث الثاني: التأطير النظري للتكامل المشترك.

سنتطرق في مبحثنا هذا إلى دراسة استقراريه السلاسل الزمنية والتكامل المشترك.

المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.

إن إجراء أي معالجة قياسية يستوجب ضمان استقراريه المتغيرات المدروسة، وكون الكثير من السلاسل الزمنية المرتبطة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية تتصف بعدم الاستقرارية، يتم البدء باستقراريه السلسلة، وذلك من خلال اجراء اختبارات الاستقرارية (وجود جذر وحدوي أو مركبة الاتجاه) وذلك بالاعتماد على اختبار معين حيث هناك العديد من الاختبارات التي تقوم بدراسة الاستقرارية ومن أهمها ديكي فولر.

***جذر الوحدة:**

من الأساليب المعاصرة في تحديد استقرارية البيانات هو اختبار حذر الوحدة Unit Root Test والتي تعتمد فكرتها على المعادلة التالية:

$$\mathbf{Y}t = \mathbf{P}\mathbf{Y}t - 1 + \xi t \ldots.(3-1)$$

إذ تمثل Y_t المتغير في المدة t، وε_t حد الاضطراب والذي يتصف بالتشويش الأبيض White Noise بوسط حسابي يساوي صفر $\mu=0$ وتباين ثابت $\delta^2=1$ و $cov(\varepsilon_t)=0$ عندما تكون (P=1) مقبولة إحصائيا فإن ذلك يدل على عدم الاستقرار وان البيانات تعاني الجذر الأحادي.

[64] زير مي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، تخصص المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، 2011/2010، صفحة 209.

ولابد من معالجة كل سلسلة زمنية غير مستقرة، وذلك بأخذ الفروق لمعالجة (Yt) إذا كانت مستقرة، بحيث تؤخذ بصيغة الفروق للدرجة (d،.....،2،1) لجعلها مستقرة، وبذلك نقول عن السلسلة الزمنية أنها متكاملة(integrated) من الدرجة d، ونشير لها I(0) .I(1).

من أهم الطرائق المستخدمة في معالجة البيانات التي تعاني من جذر الوحدة(Unit Root) هو:

اختبار ديكي فولار المطور (Augmented Dickey Fuller) حيث يعتمد هذا الاختبار بشكل أساسي على:

تقدير النماذج الاتية:

(بدون حد ثابت واتجاه زمني):Model1

$$\Delta Yt = (p-1)Yt + 1 + \sum_{j-1} pj\Delta Yt - j + \xi t \ldots\ldots\ldots\ldots (3-2)$$

(بدون اتجاه زمني)

$$\Delta Y_t - \alpha + (p-1)Y_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} p_j \Delta Y_{t-j} + \xi_t \ldots\ldots\ldots\ldots (3-3)$$

$$\Delta Yt = \alpha \left| \beta T \right| (p-1)Y_{t-1} \left| \sum_{j=1}^{k} p_j \Delta Y_{t-j} + \xi_t \ldots\ldots\ldots\ldots (3-4)$$

إذ تمثل α الحد الثابت، T الاتجاه الزمني ويحسب كالآتي:

$$T = (t - 1 - \frac{1}{2}N)، \quad (t=2\ ،3 \ldots\ldots\ldots N) \ldots\ldots\ldots\ldots (3-5)$$

وتمثل K_{max} مدة التباطؤ الأعظم، التي يمكن تحديدها اعتمادا على الصيغة التالية:

$$K\max = \text{int}\left\{12(N/100)^{Y^4}\right\}، \quad \ln t = \text{int}\, egr \ldots\ldots\ldots\ldots (3-6)$$

- حجم العينة N
- مستوى المعنوية α

تحت ظل الفرضية:

H0 : P=1

H1 :P<1

فإذا كانت P معنوية أقل من الواحد فإننا نقبل الفرض البديل بعدم وجود جذر وحدة أي أن المتغير مستقر stationary.[65]

المطلب الثاني: التكامل المشترك و نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL).

سنحاول فيما يلي التعرف على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع والتكامل المشترك وتقدير نموذج تصحيح الخطأ.

أولا: نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL) Auto Regressive Distributed Lag model

إذا كانت متغيرات النموذج محل الدراسة متكاملة في المستوى أو عند الفرق الأول مع وجود علاقة تكامل مشترك فإن الخطوة التالية هي تقدير العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة الذي اقترحه Pesaran et Smith الذي يأخذ عدد كاف من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات.

ثانيا: تعريف التكامل المشترك.

يعد هذا الاختبار أحد الأساليب المستخدمة في حالة وجود انحدار زائف ويرجع أصل الفكرة إلى غرانجر سنة 1981، والتكامل المشترك هو حالة تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر تؤدي التقلبات في إحداهما إلى إلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتها ثابتة عبر الزمن، وينص أنموذج التكامل المشترك على أن المتغيرات الاقتصادية التي تفترض النظرية الاقتصادية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينهما لا تتباعد عن بعضها البعض ويميلون إلى التوازن بشكل كبير في الأجل الطويل مع إمكانية تباعد هذه المتغيرات عن التوازن في الأجل القصير، وحتى نتحقق من وجود تكامل مشترك لهذه السلاسل المستقرة يلزم إجراء اختبار التكامل المشترك.[66]

[65] - كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق، انسام خالد حسن الجبوري، دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد33، 2012، ص153.

[66]-بن سليمان محمد، مرجع سابق، ص307.

ثالثا: اختبار التكامل المشترك وتقدير ونموذج تصحيح الخطأ:

يرتكز اختبار التكامل المشترك على الخوارزمية التي اقترحها **Engle and Granger** عام(1987)، وهي طريقة على مرحلتين:

الخطوة الأولى :اختبار درجة تكامل السلاسل:

الشرط الضروري للتكامل يتمثل في أن السلسلتين ينبغي أن تكونا من نفس الدرجة(الرتبة) إذا كانتا غير متكاملتين من نفس الدرجة، فهذا يعني أنهما لا تحققان خاصية التكامل المشترك.

لا بد من تحديد نوع الاتجاه العام بعناية (ثابت أو عشوائي) لكل متغير ثم درجة التكامل d للسلسلتين المدروستين. إذا كانت السلسلتان متكاملتان من نفس الدرجة، فهناك تكامل بينهما.[67]

الخطوة الثانية: تقدير العلاقة طويلة المدى.

وتكون على الشكل التالي:

$$Yt = \alpha_0 + \alpha_1 X_t + \varepsilon_t$$

وشرط تحقيق علاقة التكامل المشترك بين السلسلتين هو أن يكون الباقي الناتج هو الانحدار ($e_t = Y_t - \hat{a}_0 - \hat{a}_1 X_t$) عبارة عن سلسلة غير مستقرة.

إذا كانت السلاسل غير مستقرة ومشتركة التكامل، فإنه من المناسب تقدير العلاقة فيما بينهما عن طريق نموذج تصحيح الخطأ (ECM) والذي يعتمد على مرحلتين:

المرحلة الأولى: نقوم بتقدير **العلاقة في المدى الطويل** ثم نحسب البواقي

$$Y_t = \hat{a}_0 + \hat{a}_1 X_t + e_t$$

$$(e_t = Y_t - \hat{a}_0 - \hat{a}_1 X_t)$$

المرحلة الثانية: نقوم بتقدير **العلاقة في المدى القصير** (النموذج الديناميكي):

$$\Delta y_t = \beta_1 \Delta X_t + \beta_2 e_{t-1} + \mu_t$$

حيث: β_2 قوة الإرجاع نحو التوازن ويجب أن يكون سالب ومعنوي.[68]

[67] - شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص209.

المبحث الثالث: تقديم وبناء نموذج الدراسة:

سنحاول في هذا المبحث القيام بالتحليل القياسي لهذه العلاقة ، وذلك بإتباع خطوات المنهج الاقتصادي، ويتضمن هذا الفصل التطبيقي محاولة تهدف إلى تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر، معتمدين في ذلك على بعض النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة، وذلك باستخدام الطرق والأدوات و الاختبارات القياسية والإحصائية التي تعتبر وسيلة وأداة هامة في فهم وشرح الظواهر الاقتصادية بالاعتماد على برنامج Eviews 10 وفي هذا السياق يتم أولا تحديد المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر على النمو الاقتصادي وصياغة النموذج المناسب وتقديره ثم الدراسة الاقتصادية والقياسية والاحصائية وفي الأخير يتم محاولة تحليل نتائج تقدير النموذج القياسي خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2020 .

المطلب الأول :نموذج ومتغيرات الدراسة:

أولا: تقديم النموذج:

نموذج الدراسة رقم1:

$$\Delta NGDP = c + \lambda NGDP_{t-1} + \beta_1 OPEN_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} a_1 \Delta NGDP_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} a_2 \Delta OPEN_{t-i} + \mu_t$$

نموذج الدراسة رقم 2:

$$PIB - PHi = \beta_0 + \beta_1 EXPT_i + \beta_2 INF_i + \beta_3 INV_i + \beta_4 K_i + \beta_5 OUV - C_{i+\varepsilon i}$$

نموذج الدراسة رقم 3:

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 X + \varepsilon_i$$

نموذج الدراسة رقم4:

$$lpibh_{it} = \alpha_{0i} + \alpha_1 louv_{it} + \alpha_2 lh_{it} + \alpha_3 lk_{it} + \varepsilon_{it}$$

---

[68] - حوشين يوسف، العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر (1970-2009)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة البليدة 2، العدد الرابع، 2015، ص23.

نموذج الدراسة رقم 5:

$$GDP_{GR} = f(EXP_{GR}، IMP_{GR})$$

بناءا على نماذج الدراسات السابقة تم أخذ النموذج الآتي من نموذج الدراسة رقم5، ونموذج الدراسة رقم 2.

$$LGDP = \beta_0 + \beta_1 LEX + \beta_2 LIM + \beta_3 LK + \beta_4 LINF$$

ثانيا: توصيف النموذج المستخدم في الدراسة.

إن التوظيف القياسي لأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في دراستنا سوف نركز على النموذج الاقتصادي الذي سنعتمد عليه في الدراسة وفق النظريات الاقتصادية :الصادرات(ex)، الواردات(im)، رأس المال(k)، التضخم(inf).

وهو حال نموذجنا المحدد لدور التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، سنحاول إيجاد العلاقة كما هو مبين في المعادلة الآتية:

Gdp = f(ex.im.k.inf)

تجدر الإشارة إلى أنه تم اختيار المتغيرات المبينة في النماذج أعلاه وفقا للنظرية الاقتصادية والأدبيات المنشورة حول موضوع الدراسة

وبنفس الأسلوب المتبع دائم القائم على طريقة الانحدار الذاتي، سيتم إماطة اللثام عن معاملات هذه النماذج بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10 .

ثالثا: متغيرات الدراسة:

المتغير المفسر (التابع) iable à expliquerVar :

الناتج المحلي: الناتج المحلي الإجمالي%.

المتغيرات المفسرة (المستقلة) Variables explicatives :

الصادرات: صادرات السلع والخدمات%.

الواردات: واردات السلع والخدمات%.

رأس المال: إجمالي تكوين رأس المال%.

التضخم: التضخم بالأسعار التي يدفعها المستهلكون%.

الجدول(2-1): يمثل متغيرات الدراسة والرموز المصطلحية لها والمصدر.

الرمز	المتغير	المصدر
Gdp	الناتج المحلي	مؤشرات البنك الدولي
Ex	الصادرات	مؤشرات البنك الدولي
Im	الواردات	مؤشرات البنك الدولي
K	رأس المال البشري	مؤشرات البنك الدولي
Inf	التضخم	مؤشرات البنك الدولي

رابعا: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

الجدول(2-2): يمثل قراءة إحصائية لبيانات متغيرات الدراسة:

	المتوسط	الوسيط	أعلى قيمة	أدنى قيمة	الانحراف المعياري
LGDP	**0.341846**	**0.416667**	**1.000000**	**0.708333-**	**0.343230**
LEX	**0.019673**	**0.101424-**	**1.000000**	**1.283143-**	**0.620264**
LIM	**0.116577**	**0.204764**	**1.000000**	**0.796797-**	**0.433246**
LK	**0.170871**	**0.211010**	**1.000000**	**0.441267-**	**0.313499**
INF	**8.602429**	**4.524212**	**31.66966**	**0.339163**	**9.327733**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المستخرجة من برنامج Eviews10.

خامسا: تقدير النموذج

$$LGDP = 0.273209 + 0.360818LEX + 0.136113LIM + 0.494996LK - 0.004523INF$$

$$T = 4.705939 \quad 6.967659 \quad 1.304793 \quad 3.049671 \quad -1.127085$$

$$N=31 \quad R^2= 0.789409 \quad \bar{R}^2 =0.757010 \quad F=24.36548 \quad DW=1.913946$$

المطلب الثاني: تحديد درجة استقراريه متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (2-3): نتائج اختبار ADF لمتغيرات الدراسة في المستوى

السلسلة	درجة التأخير	المركبة	T المحسوبة	T المجدولة	الاحتمال	القرار	النتيجة
LGDP	01 AIC HQ SC	الاتجاه العام @Trend	0.89-	0.37	0.56	H_0	السلسلة غير مستقرة
		الثابت C	1.04	0.30	0.55	H_0	
		جذر الوحدة	1.02-	0.31	0.66	H_0	
LEX	01 AIC SC HQ	الاتجاه العام @Trend	2.28-	0.03	0.02	H_0	السلسلة مستقرة
		الثابت C	0.19-	0.84	0.04	H_0	
		جذر الوحدة	3.07-	0.0045	0.0033	H_1	
LIM	01 AIC	الاتجاه العام @Trend	0.58-	0.56	0.14	H_0	السلسلة مستقرة

	HQ SC	الثابتC	0.94	0.35	0.03	H_0	
		جذر الوحدة	3.05-	0.0048	0.0035	H_1	
LK	02 AIC	الاتجاه العام @Trend	0.79	0.43	0.0504	H_0	السلسلة غير مستقرة
		الثابت C	1.85	0.07	0.01	H_0	
		جذر الوحدة	1.88-	0.07	0.21	H_0	
INF	1 AIC HQ SC	الاتجاه العام @Trend	1.16-	0.25	0.62	H_0	السلسلة غير مستقرة
		الثابت C	0.65	0.51	0.51	H_0	
		جذر الوحدة	1.47-	0.15	0.12	H_0	

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الجدول رقم(2-4): نتائج اختبار ADF لمتغيرات الدراسة في الفرق الأول

السلسلة	درجة التأخير	المركبة	T المحسوبة	T المجدولة	الاحتمال	القرار	النتيجة
LGDP	01 AIC HQ SC	الاتجاه العام @Trend	2.03-	0.052	0.0000	H_0	السلسلة مستقرة
		الثابت C	0.31-	0.75	0.0000	H_0	

		جذر الوحدة	7.59-	0.0000	0.0000	H_1	
LK	02 AIC	الاتجاه العام @Trend	3.86-	0.0008	0.0000	H_0	السلسلة مستقرة
INF	1 AIC HQ SC	الاتجاه العام @Trend	0.80	0.43	0.0005	H_0	السلسلة مستقرة
		الثابت C	0.90-	0.37	0.0001	H_0	
		جذر الوحدة	5.56-	0.0000	0.0000	H_1	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المستخرجة من برنامج Eviews10.

-من خلال نتائج وبالاعتماد على الجدولين أعلاه نلاحظ أن متغير الناتج المحلي lgdp مستقر في الفرق الأول بدون اتجاه عام وبدون ثابت لأن قيمة Prop أقل من 0.05حيث تقدر ب0.00<0.05.

-كما تبين لنا أن متغير الصادرات LEX ومتغير الواردات LIM مستقرة في المستوى بدون ثابت وبدون اتجاه عام لأن قيمة Propأقل من 0.05 حسب اختبار ديكي فولر الموسع (ADF).

-أما بالنسبة لمتغير رأس المال LK فهو مستقر في الفرق الأول بالثابت والاتجاه العام لأن قيمة Propأقل من 0.05 بالنسبة لاختبار ديكي فولر الموسع(ADF) أي عند تحليل السلسلة الزمنية لهذا المتغيرة بالبيانات الأصلية وجدنا أنها مستقرة.

-السلسلة LINF لمتغير التضخم مستقرة في الفرق الأول بدون ثابت وبدون اتجاه عام لأن قيمة Prop أقل من 0.05 حسب اختبار ديكي فولر الموسع (ADF).

المبحث الرابع: دراسة قياسية لأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة(1990-2020).

المطلب الاول :تحديد درجات التأخير وفترات الابطاء المثلى.

يتم اختيار فترات الابطاء المثلى لمتغيرات الدراسة من خلال استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي غير المقيد، لهذا الغرض هناك عدة معايير يتم الاعتماد عليها والتي تتمثل:

معيار نسبة الإمكان الأعظم Linkelihood ratio Test.

1- معيار الخطأ النهائي (Final Prediction Error – 1969) والذي يأخذ الصيغة التالية:

$$FPE_{(p)} = \left(\frac{T+P-K}{K-p.K}\right)^{K}.\det\sum e$$

2- معيار معلومات أكيك (Akaike Information criterion – 1973) والذي يأخذ الصيغة التالية:

$$AIC_{(p)} = Ln\left[\det\left(\sum e\right)\right] + \frac{2K^2P}{T}$$

3- معيار شوارتز Schwarz criterion -1978 و الذي يأخذ الصيغة التالية:

$$SC_{(p)} = Ln\left[\det\left(\sum e\right)\right] + \frac{2K^2P\,Ln(T)}{T}$$

4- معيار حنان وكوين hannan et Quinn 1979 والذي يأخذ الصيغة التالية:

$$HQ_{(p)} = Ln\left[\det\left(\sum e\right)\right] + \frac{2K^2P\,Ln.Ln(T)}{T}$$

حيث أن:

(K): عدد المتغيرات في النموذج.

(T): عدد المشاهدات.

(P): عدد فترات الإبطاء.

$(\sum e)$: مصفوفة التباين والتباين المشترك المقدر لبواقي النموذج.

وتتفق جميع تلك الاختبارات على أن فترة الإبطاء المثلى (P) هي تلك الفترة التي تعطي أدنى قيمة لمعظم المعايير عند الاختبار.

اعتمدنا على اختبار (HQ) وشوارتز (SC) لإيجاد العدد الأمثل لمدد التباطؤ و تظهر نتائج هاتين الطريقتين أو المعيارين في الجدول أسفله بالاعتماد على مخرجات **الملحق رقم (4):**

ولتحديد العدد الأمثل لمدة التباطؤ الزمني نختار أقل قيمة لكل من (HQ)و (SC)والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل، ومن خلال هذا الاختبارين فقد تبين أنهما قد حققا أدنى قيمة عند تباطؤ زمني يساوي (1) بالنسبة المعايير سابقة الذكر، ولدى تطبيق هذا العدد الأمثل من مدة التباطؤ الزمني على الاختبارات الإحصائية تبين وجود دلالة إحصائية لهذه المتغيرات، وتم الحصول على نتائج معنوية.

الجدول(2-5): يمثل اختيار درجة التأخير الملائمة للنموذج:

LAG	LOGL	R	FPE	AIC	SC	HQ
0	-111.2449	NA	0.003778	8.610733	8.850703	8.682088
1	-66.42888	69.71380	0.000904	7.142880	8.582699	7.571013
2	-41.63495	29.38540	0.001136	7.158144	9.797812	7.943056
3	-13.92509	22.57841	0.001762	6.957414	10.79693	8.099103
4	92.75692	47.41422*	2.34e-05*	0.906895*	5.946261*	*2.405363

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المستخرجة من برنامج Eviews10.

بعد تحديد العدد الأمثل لدرجات التأخير الملائمة الخاصة بكل نموذج وذلك باعتمادنا على اختبار (HQ) وشوارتز (SC) فقد تبين من الاختبارين أنهما قد حققا أدنى قيمة عند درجة تأخير مساوية (4) عند اختبار شوارتز (SC) واختبار (HQ) لنموذج المدروس وهذا باتفاق جميع الاختبارات على ذلك.

ثانيا: تحديد فترات الابطاء المثلى (الفجوات الزمنية المثلى):

تم استخدام معيار المعلومات (AKAIKE) وهو الأكثر شيوعا , من معيار (SCHWARZ) ومعيار (HANNAN-QUINN) , حيث تم اختبار فترات الإبطاء الزمني التي تعطي أقل قيمة لهذه المعاير , باستعمال برنامج Eviews10 و تم الحصول على أفضل نموذجين لـ ARDL والتي تتسم بأقل قيمة لمعيار(Akaike info criterion), وتوضح نتائج اختبار فترات الإبطاء الزمني المثلى بالاعتماد على

ملحق رقم (17) حيث تمثل Gdp فترة الابطاء للمتغير التابع , و فترات الابطاء للمتغيرات المستقلة التالية:

$(ex.im.k.inf)$ و النتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم(2-6) نتائج اختبار فترات الإبطاء الزمني المثلى :

فترات الابطاء	Gdp	ex	lm	K	inf
النموذج	3	4	4	4	3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المستخرجة من برنامج Eviews10.

من خلال الجدول أعلاه يمكننا اختيار درجة التباطؤ المثلى عند(3,4,4,4,3) Ardlالتي توافق اقل قيمة لمعيار (aic).

المطلب الثاني :اختبار منهج الحدود F-Bounds test.

يرتكز على اختبار الفرضية التالية:

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \cdots = \beta_p = 0$$

$$H_1 : \beta_1 \neq \beta_2 \neq \cdots \neq \beta_p \neq 0$$

يعتمد هذا الاختبار على إحصائية فيشر(F-Statistic) القرار يكون على النحو التالي:

إذا كانت قيمة (F-Stat) أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة فإننا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك، أما إذا كانت قيمة (F-Stat) أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك، وإذا وقعت إحصائية فيشر ما بين الحد الأعلى والأدنى للقيم المقترحة من قبل Pesaran et Al (2001) فإنه لا يمكن أن تأخذ قرارا في حال وجود تكامل مشترك بين المتغيرات تمر للمرحلة الموالية المتضمنة تقدير معادلة الأجل الطويل بالصيغة التالية:

بالاعتماد على برنامج Eviews10 و**الملحق رقم (19)** تم إجراء اختبار الحدود والحصول على ملخص النتائج الموضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-7) نتائج اختبار منهج الحدود F-Bounds test :

الاختبار الاحصائي	القيم		النتيجة
احصائية F	28.84571	K =4	وجود تكامل مشترك طويل المدى للنموذج المدروس
القيم الجدولية للحدود	الحد الادنى I(0)	الحد الأعلى I(1)	
عند مستوى 10 %	2.525	3.56	
عند مستوى 5 %	3.058	4.223	
عند مستوى 1 %	4.28	5.84	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المستخرجة من برنامج Eviews10.

K: عدد المتغيرات المستقلة.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن:

قيمة فيشر الحسابية الخاصة بالنموذج المدروس مساوية لـ (28.84571) وهي أكبر من الحد الأعلى للقيم الجدولية 10% 1 % 5 % مما يدل على وجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين متغيرات محل الدراسة.

المطلب الثالث: نموذج تصحيح الخطأ.

يفترض نموذج تصحيح الخطأ وجود نوعين من العلاقات بين الناتج المحلي كمتغير تابع ومحدداته كمتغيرات مفسرة، حيث تقاس العلاقة طويلة المدى بمستوى متغيرات النموذج، بينما تقاس العلاقة قصيرة الاجل من خلال التغيرات فيما بينها من كل فترة.

أولا /تقدير النموذج في الأجل القصير:

نعرض نتائج التقدير من خلال **الملحق رقم (16)** والذي يعبر عن نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل والمرونات بين متغيرات النموذج، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-8) نتائج تقدير نموذج ARDL في الأجل القصير :

متغيرات النموذج	قيم معلمات النموذج
D(LGDP (-1))	3.667295*
D(LGDP(-2))	0.760093*
D(LEX)	0.008806-
D(LEX(-1))	0.367549*
D(LEX(-2))	0.548063*
D(LEX(-3))	0.343916*
D(LIM)	1.528551*
D(LIM(-1))	6.307289*-
D(LIM(-2))	4.212172*-
D(LIM(-3))	2.369332*-
D(LK)	0.340127**-
D(LK(-1))	8.156268*
D(LK(-2))	6.367814*
D(LK(-3))	3.375709*
D(INF)	0.172269*-
D(INF(-1))	0.050296*
D(INF(-2))	0.010716**
CointEq(-1)*	8.445158-*

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المستخرجة من برنامج Eviews10.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن معاملات تصحيح الخطأ سالبة في النموذج المدروس و المقدر بالقيمة (8.445158-= CointEq (-1)), ومعنوية الاحتمال في النموذج المدروس لأن قيمة الاحتمال تساوي 0.0000أقل من 5%، وتفسر هذه المعلمة على أنها معامل سرعة تصحيح الخطأ،

حيث إذ حصل إنحراف في الأجل القصير عن العلاقة التوازنية طويلة الأجل فإن هذا الانحراف سيصحح بنسبة 8.44 في السنة.

ثانيا/تقدير وتقيم النموذج إحصائيا واقتصاديا في الأجل الطويل:

بالاعتماد على برنامج Eviews10 تم تقدير معادلة النموذج في الأجل الطويل كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل (2-1) تقدير النموذج في الأجل الطويل:

$$LGDP = 0.0258*LEX + 0.9747*LIM \ -1.0755*LK \ -0.0287*INF$$

$$(0.0310) \qquad (0.0000) \qquad (0.0000) \qquad (0.0000)$$

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المستخرجة من برنامج Eviews10.

( ) القيم بين قوسين تمثل قيم احتمالية t-Statistic

من خلال **الملحق رقم (17)** والشكل أعلاه نلاحظ أن:

هناك علاقة طردية معنوية عند مستوى معنوية 0.05 بين الصادرات و الناتج المحلي حيث ارتفاع في الصادرات بوحدة واحدة يقابلها ارتفاع بـ 0.0258 مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل , يجدر الذكر ان الصادرات مقبولة اقتصاديا كونها تتوافق مع النظرية الاقتصادية و مقبولة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.1 لأن احتمال مقدر يساوي (0.0310) وهو أقل من10% ومنه الصادرات مقبولة إحصائيا.

بالنسبة للواردات هناك علاقة طردية معنوية عند مستوى معنوية 0.01 بين الواردات والناتج المحلي، حيث تؤدي الزيادة بوحدة واحدة من الواردات (1 دولار) إلى زيادة تقدر بـ 0.9747 مليار دولار من الناتج المحلي في المدى الطويل وهو مقبول اقتصاديا كونه يتوافق مع النظرية الاقتصادية، ومقبول إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05 و 0.1 لأن احتمال مقدر الواردات يساوي (0.0000) وهو أقل من 10% و5% ومنه الواردات مقبولة إحصائيا.

وتوجد علاقة عكسية معنوية عند مستوى 0.01 بين رأس المال والناتج المحلي، حيث يؤدي ارتفاع رأس المال بوحدة واحدة إلى انخفاض الناتج المحلي ب 1.0755 مليار دولار من الناتج المحلي في المدى الطويل وهو مقبول اقتصاديا كونه يتوافق مع النظرية الاقتصادية، ومقبول إحصائيا عند مستوى معنوية

0.05و 0.1 لأن احتمال مقدر التضخم يساوي (0.0000) وهو أقل من 5% و10% ومنه رأس المال مقبول إحصائيا.

كما أنه توجد علاقة عكسية معنوية عند مستوى معنوية 0.01 بين التضخم والناتج المحلي، حيث يؤدي ارتفاع التضخم بنسبة 1% إلى انخفاض يقدر بـ 0.0287 مليار دولار من الناتج المحلي في المدى الطويل وهو مقبول اقتصاديا كونه يتوافق مع النظرية الاقتصادية، ومقبول إحصائيا عند مستوى معنوية 0.1 و0.05 لأن احتمال مقدر التضخم يساوي (0.0000) وهو أقل من 10% و5% ومنه التضخم مقبول إحصائيا.

المبحث الخامس: اختبارات تشخيص النموذج.

كل دراسة قياسية تمر باختبارات معينة سنحاول التعرف على هذه الاختبارات المستعملة في الدراسة للتأكد من جودة النموذج المقدر، سيتم الاعتماد على اختبارات اساسية وهي اختبار عدم ثبات التباين حد الخطأ، اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء، واختبار التوزيع الطبيعي للبواقي، اختبار الإستقرارية الهيكلية لمعلمات النموذج.

المطلب الأول: اختبار عدم ثبات التباين حد الخطأ.

تسمح نماذج ARCHبنمذجة المتغيرات التي تحتوي على التباين الشرطي غير ثابت للأخطاء العشوائية حيث أن التطاير الشرطي الذي يعبر في الغالب عن المخاطرة غير ثابت. يعتمد هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج LM؛ حيث الفرضية التي يتم اختبارها تتمثل في:

$$H_0: \theta_0 = \theta_1 = \cdots = \theta_p = 0$$

اعتمدنا على إجراء اختبار ARCH والنتائج موضحة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-9): نتائج اختبار عدم ثبات التباين

النموذج المدروس	**F-statistic**	**0.455008**	Prop. F(1.24)	**0.5064**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المستخرجة من برنامج Eviews10.

يتضح لنا من خلال هذه النتائج الموضحة في الجدول أعلاه أن قيمة Fالمحسوبة في النموذج بلغت **0.455**باحتمال **(0.5064)** وهو أكبر من 5% وتقودنا هذه النتيجة إلى قبول فرضية العدم لثبات تباين سلسلة حد الخطأ.

المطلب الثاني: اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

يرتكز هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج والذي يسمح باختبار وجود ارتباط ذاتي من درجة أكبر من الواحد. نموذج الانحدار الذاتي للأخطاء يكتب على الشكل التالي:

$$\varepsilon_t = \rho_1 \varepsilon_{t-1} + \rho_2 \varepsilon_{t-2} + \cdots + \rho_p \varepsilon_{t-\rho} + u_t$$

بالنسبة للفرضية التي يتم اختبارها فهي على الشكل التالي: $H_0: \rho_1 = \rho_2 = \cdots = \rho_p = 0$

بالاعتماد على برنامج Eviews10 تم إجراء اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء كما هو موضح في **الملحق رقم (19)** وتم تلخيص النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-10) نتائج اختبار الارتباط الذاتي :

النموذج المدروس	**F-statistic**	**1.207625**	**Prop.f(2.2)**	**0.4530**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المستخرجة من برنامج Eviews10.

يتضح لنا من خلال هذه النتائج الموضحة في الجدول(2-10) أعلاه أن قيمة Fالمحسوبة في النموذج بلغت **1.207625**باحتمال **(0.4530)** وهو أكبر من 5% أي قبول الفرضية العدمية ومنه لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي بين الأخطاء أي النموذج المقدر خال من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

المطلب الثالث: اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

من خلال هذا الاختبار نقوم بمعرفة هل أن البواقي $\hat{\varepsilon}_t$ تخضع للقانون الطبيعي أم لا. يمكننا أن نستعين باختبار Jarque-Bera.عند مستوى المعنوية 0.05 , حيث أن فرضيات هذا الاختبار تتمثل في :

H_0 : الخطأ العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي؛

H_1 : الخطأ العشوائي لا يتبع التوزيع الطبيعي؛

بالاعتماد على برنامج Eviews10 تم إجراء اختبار Jarque-Bera كما هو موضح في **الملحق رقم (20)** وتم تلخيص النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-11) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي :

النموذج	probabiiity	0.666710	Jarque-Bera	0.810801

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المستخرجة من برنامج Eviews10.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة جارك –بيرا (**0.810801**) واحتمال جارك –بيرا للنموذج أكبر من 5% (**0.666710**) ومنه نرفض الفرضية البديلة H_1 ونقبل فرضية العدم H_0؛ وبالتالي فالأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي.

المطلب الرابع: اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعلمات النموذج STABILITY TEST .

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغييرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك وأهمها: المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (cusum) , وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة ، (cusum of square) ويعدان من أهم الاختبارات لتوضيح مدى استقرار المعلمات في المدى القصير والطويل ،يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة ، إذا وقع الشكل البياني للاختبارين السابقين داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية % 5 .

حيث نلاحظ من خلال **ملحق رقم (21)** أن المعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المستخدم مستقرة هيكليا عبر فترة الدراسة للنموذج ؛ حيث وقع الشكل البياني لإحصائية الاختبارين (cusum) داخل الحدود الحرجة خلال الفترة (1990 -2020) عند مستوى معنوية 5% ، و(cusum of squares)أيضا وقع داخل الحدود الحرجة خلال الفترة (1990 -2020) عند مستوى معنوية 5% , حيث يتضح من خلال هذين الاختبارين أن هناك استقرار وانسجام للنموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الأمد القصير، وبالتالي عدم وجود تغير هيكلي في بيانات النموذج خلال فترة الدراسة .

المطلب الخامس: إختبار Ramsey Reset test:

جدول رقم(2-12): اختبار Ramsey

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: LGDP LGDP(-1) LGDP(-2) LGDP(-3) LEX LEX(-1) LEX(-2) LEX(-3) LEX(-4) LIM LIM(-1) LIM(-2) LIM(-3) LIM(-4) LK LK(-1) LK(-2) LK(-3) LK(-4) INF INF(-1) INF(-2) INF(-3) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.015854	3	0.9883
F-statistic	0.000251	(1, 3)	0.9883

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المستخرجة من برنامج Eviews10.

من خلال الجدول(2-12) أعلاه نلاحظ أن القيم الاحتمالية للاختبار Ramsey كانت كلها أكبر من 0.05 وبذلك نرفض الفرضية البديلة H1 ونقبل الفرضية العدم H0 ؛ أي أن النموذج مقبول من ناحية الشكل الدالي.

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل إلى اختبار العلاقة الموجودة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر وكمدخل نظري تم التطرق إلى أهم المفاهيم حول الاقتصاد القياسي وأهم أهدافه وعلاقته بالعلوم الأخرى وكذا تعريفا للسلسلة الزمنية، وبعدها تم عرض اختبار التكامل المشترك لاختبار العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات وذلك من خلال تطبيق نموذج الارتباط الذاتي للإبطاء الموزع ونموذج تصحيح الخطأ.

واستخلصت الدراسة القياسية إلى أن الصادرات والواردات تأثر إيجابا على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل في حين رأس امال والتضخم لهما تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في الجزائر، أما في الأجل القصير فإن هناك تأثير إيجابي للصادرات ورأس المال والتضخم على النمو الاقتصادي أما الواردات فهي تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

الخاتمة

الخاتمة:

يعد قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات الحيوية في اقتصاد أي دولة، فهو يعمل على زيادة الدخل الوطني من خلال الاعتماد على التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل الدولي، كما يعتبر النمو الاقتصادي المستدام من الأولويات التي تسعى جميع الدول على تحقيقه، وتتفاوت أهمية التجارة ومن ثم علاقتها بالنمو الاقتصادي حسب نظريات التجارة الخارجية، فالتجارة الخارجية تتأثر بالنمو كما يتأثر النمو الاقتصادي بالتجارة الخارجية أي أن هناك علاقة تبادلية ما بين التجارة والنمو.

إن لقطاع التجارة الخارجية الدور الكبير والأثر البالغ على العملية التنموية باعتبار الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد صغير مصدر للنفط للعالم فهو يؤثر ويتأثر بالتبادل التجاري الخارجي، لهذا قامت الدولة بجملة من الإصلاحات لتحرير تجارتها الخارجية، ولدراسة أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، وتعد النماذج القياسية من بين النماذج الملائمة لدراسة هذا النوع من العلاقات الاقتصادية، واعتمدنا في ذلك على اختبار التكامل المشترك للعلاقة طويلة الأجل من خلال تطبيق نموذج الارتباط الذاتي ARDL. وذلك بالاستعانة ببرنامج E-views10 لاستخراج النتائج والقيام بالاختبارات اللازمة.

وانتهت الدراسة إلى استخلاص أهم النتائج المتمثلة فيما يلي:

نتائج اختبار الفرضيات:

بعد عرض وتحليل مختلف جوانب الموضوع بشقية النظري والتطبيقي، توصلنا إلى النتائج المرتبطة بالفروض الموضوعية مسبقا كما يلي:

- يوجد اختلاف بين المدارس الاقتصادية في تفسير قيام التجارة الخارجية، حيث أن الكلاسيك قاموا بنقد التجاريون من حيث مصدر الثروة والذي يكون بإنتاج العمل بصفة عامة، أما المدرسة النيوكلاسيكية كانت تهتم بتراكم رأس المال لأنهم كانوا يفكرون بضرورة النمو الاقتصادي (تجديد الإنتاج).أما المدرسة الحديثة يرون أن التطور التكنولوجي يؤثر على هيكل التجارة الخارجية في الوقت الحاضر، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- توجد علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- هناك علاقة تكامل مشترك بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

التوصيات:

انطلاقا من النتائج المتحصل عليها سواء في الجانب النظري أو القياسي ندعو إلى الأخذ بعين الاعتبار بعض التوصيات التالية:

- العمل على تنويع الصادرات خارج المحروقات.

- ضرورة تأهيل ومرافقة وتدعيم القطاع الخاص الذي يعد أساس المبادرة من أجل رفع مساهمته في جهود التنمية وترقية التجارة الخارجية.
- ضرورة الاهتمام بباقي القطاعات مثل القطاع الفلاحي والسياحي بهدف تحقيق معدلات نمو اقتصادية أفضل.
- تنويع الشراكة مع بقية دول العالم، خاصة الصاعدة منها دول البر يكس والنمور الأسيوية، بغية الاستفادة أكثر من تجاربها التنموية وطرق ترقيتها للصادرات.

آفاق البحث:

لا يمكن لأي بحث أن يخلو من النقص، كما لا يمكن له أن يغطي جميع الجوانب المرغوب معالجتها، وهو شأن هذه الدراسة التي حاولنا فيها قدر الإمكان استعراض أهم المحطات التي مر بها قطاع التجارة الخارجية في الجزائر، وما كان له من آثار على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020، ولقد لفت انتباهنا أثناء مجموعة من المواضيع يمكن أن تكون محل الدراسة وبحث في المستقبل، والتي نعتبرها من أهم الجوانب التي وجب التطرف إليها وتفعيلها قصد خروج الجزائر من أزمة الارتهان للقطاع النفطي، والتي نذكر منها:

- إستراتيجية التنويع الاقتصادي المبنية على رؤية قطاعية وزمانية دقيقة كآلية لتنويع الصادرات خارج المحروقات.
- دور توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في تشجيع الإنتاج المحلي.
- تقليص فاتورة الواردات.
- الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة ودورها في خلق البديل الاقتصادي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

مراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

1-القريشي محمد صالح تركي، علم اقتصاد التنمية، أستاذ اقتصاديات المال والأعمال، جامعة مؤتة، الأردن، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

2-السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، كلية التجارة _جامعة الإسكندرية، 2009.

3-الزبون عبد الله، **التجارة الخارجية**، الطبعة العربية، دار اليازوري للنشر، عمان، 2015.

4-العصار رشاد، عليان الشريف، حسام داود، مصطفى سلمان، **التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان، .2000

5-المشهداني خالد أحمد فرحان، **التجارة الخارجية بمنظور علمي متقدم**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر، عمان، 2019.

6-الفتلاوي حسين سهيل، **منظمة التجارة العالمية**، دار الثقافة، الطبعة الأولى، الأردن،2006 .

7-الحسناوي موي هادي كاظم، طرق القياس الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

8-برقوق جمال الدين، مصطفى يوسف، **الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى 2016-1437، دار الجامد للنشر والتوزيع، عمان.

9-بن قانة إسماعيل محمد، اقتصاد التنمية(نظريات-نماذج-استراتيجيات)، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، 2011.

10-بدر الدين حمد أحمد، **استراتيجيات النمو الاقتصادي**، القاهرة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع،2017.

11-بن قدور أشواق، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

12-حاتم سامي عفيفي، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الكتاب الأول، الدار المصرية اللبنانية، ألمانيا، 1998.

13-خلف فليح حسن، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر، الأردن، 2004.

14-خليل سامي، **الاقتصاد الدولي**، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة(مصر)، 2001.

15-داود حسام علي، أحمد الهزايمية، أيمن أبو خضير، عبد الله صوفان، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

16-زايري بلقاسم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، الطبعة الأولى، ابن النديم للنشر، الجزائر، 2013.

17-صخري عمر، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004 .

18-مدحت محمد مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.

19-عطية عبد القادر محمد بن عبد القادر، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية الإسكندرية، 2005.

20-فتح الله سحر، حسين علي نجيب، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

21-فوزي عبد الرزاق، **استراتيجيات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، زمزم ناشرون وموزعون، الأردن، 2016.

22-قنة إسماعيل محمد، اقتصاد التنمية (نظريات -نماذج -إستراتيجيات)، الطبعة الأولى، دار أسامة، الأردن.

23-صخري عمر، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 4004 .

24-مدحت محمد مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.

25-محمود يونس محمد، على عبد الوهاب نجا، **الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2016

26-نافع عمر إيهاب، الجهاز المصرفي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2020.

27-نعمة الله نجيب ابراهيم، أسس علم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2001.

28-يسري عبد الرحمن أحمد، إيمان محب زكي، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

ثانيا: الأطروحات والمذكرات

29-أولاد صالح عامرية، حاج حمو يمينة، **أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية من(1970-2016)**، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أحمد دراية أدرار، (2017-2018).

30-أو صياف محمد أمين، أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3، 2011-2012.

31-بن سليمان محمد، **أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة 1980-2016**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2020.

32-بهلول مقران، **علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2005**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد كمي، جامعة الجزائر3، 2011/2010.

33-حاجي آمال، أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية1970-2013، فسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2015/2014.

34-ريان إبراهيم، يوسف باهي، **دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر في الفترة 1990-2016**، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، تخصص تجارة دولية،

قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2016-2017.

35-زير مي نعيمة، **التجارة الخارجية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص المالية الدولية، 2010-2011.

36-عليمات محمد عطا الله، إبراهيم بطاينة، أثر الصادرات الزراعية على الميزان التجاري الأردني، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن، 2018.

37-ميساوي الوليد قسوم، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة-،10 ماي 2018.

38-نصير أحمد، زين يونس، غانية نذير، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL للفترة (1970-2017)، مداخلة جامعة عبد المالك السعدي متعددة التخصصات، النسخة الثالثة، 2019.

39-نويوة عمار، إقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية، 2013-2014.

ثالثا: مقالات وملتقيات

40-السبتي وسيلة، زعرور نعيمة، مراحل تطور تحرير التجارة في الجزائر، **مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة**، المجلد(1)، العدد(1)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018.

41-بن سانية عبد الرمان ومصطفى عبد اللطيف، واقع ورهانات المستقبل، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الاسلامي، المركز الجامعي غرداية، يومي 23-24 فبراير 2011.

42-بكريتي بومدين، ودان بوعبد الله، قياس أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)، **مجلة الاستراتيجية والتنمية**، المجلد 11، العدد 01، 2021/01/01.

43-بوبقرة ناصر، تيفالي بن يونس، التجارة الخارجية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في ظل إتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية، **مجلة دفاتر بوادكس**، المجلد10، العدد01، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، 2021/06/30.

44-بوضياف سامية، سياسة تحرير التجارة الخارجية وأثرها على التنافسية الدولية، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، العدد السابع، جامعة البليدة2.

45-بن البارا محمد، قياس العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2019، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، المجلد14، العدد2، 2021./10/21

46-تومي صالح، عيسى شقبقب، جامعة الجزائر النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة **(1970-2002)**، **مجلة الباحث**، العدد04، 2016 .

47- حوشين يوسف، العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر (1970-2009)، **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية**، جامعة البليدة 2، العدد الرابع، 2015.

48-زغيب شهرزاد، عيساوي ليلى، افاق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد الرابع، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2003.

49-شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.

50-طالب دليلة، أثر الصادرات والوردات على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل التطورات العالمية الراهنة، **مجلة نماء للاقتصاد والتجارة**، أستاذ محاضرة جامعة تلمسان-الجزائر.

51-عدون ناصر دادي، متناوي محمد، إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، **مجلة الباحث**، العدد3، المدرسة العليا للتجارة، جامعة الشلف، 2004.

52-عبد العزيز سمير محمد، الاقتصاد القياسي، مدخل في اتخاذ القرارات، دار الإشعار للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997.

53-غطاس عبد الغفار وآخرون، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2011)، **مجلة الباحث**، العدد15، 2015.

54-كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق، انسام خالد حسن الجبوري، دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي، **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**، السنة العاشرة، العدد33، 2012.

55-مصراوي منيرة، يوسفي رشيد، واقع تحرير التجارة وتأثيرها على الاقتصاد في الجزائر، **مجلة دفاتر بوادكس**، العدد رقم 7، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017.

رابعا: مطبوعات

56-علي مكيد، الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2007.

خامسا: المواقع.

57-البنك الدولي https://data.albankaldawli.org.

58-الديوان الوطني للاحصائيات ONS.

مراجع باللغة الأجنبية.

1-Nachida Bouzidi، Le Developpement Economique **EVOLUTION D'UN CONCEPT**

Professeur d'économie, école nationale d'administration, Alger idara n° 51.

الملاحق

الملحق(1): بيانات متغيرات الدراسة.

	LGDP	LEX	LIM	LK	INF
1991	-0.166667	-0.106715	-0.796797	-0.441267	25.88639
1992	0.250000	0.462434	0.204764	-0.397335	31.66966
1993	-0.291667	-0.225288	-0.298242	-0.290606	20.54033
1994	-0.125000	-0.403149	0.271534	0.211010	29.04766
1995	0.527777	0.747011	0.089028	0.040082	29.77963
1996	0.569444	0.889299	-0.592034	-0.172831	18.67908
1997	0.152778	0.747011	0.106833	-0.185557	5.733523
1998	0.708334	0.201574	0.324951	1.000000	4.950162
1999	0.444445	0.712041	0.075495	-0.098642	2.645511
2000	0.527778	0.754485	0.337005	0.303619	0.339163
2001	0.416667	-0.291785	0.483477	0.257208	4.225988
2002	0.777778	0.479579	1.000000	0.404578	1.418302
2003	1.000000	1.000000	0.222480	0.204188	4.268954
2004	0.597222	0.363799	0.546447	0.394492	3.961800
2005	0.819444	0.680487	0.281072	0.389764	1.382447
2006	0.236111	-0.313154	-0.066509	0.294723	2.311499
2007	0.472222	-0.123370	0.530677	0.486161	3.678996
2008	0.333333	-0.339060	0.692421	0.595598	4.858591
2009	0.222222	-1.189993	0.579159	0.422387	5.737060
2010	0.500000	-0.101424	0.194889	0.333074	3.911062
2011	0.402778	-0.357418	-0.240758	0.137031	4.524212
2012	0.472222	-0.448355	0.620099	0.344319	8.891451
2013	0.388889	-0.675867	0.436235	0.411978	3.254239
2014	0.527778	0.023715	0.373916	0.306589	2.916927
2015	0.513889	0.059287	0.307145	0.273056	4.784447
2016	0.444444	0.830012	-0.124639	0.167666	6.397695
2017	0.180556	-0.723296	-0.316048	0.162875	5.591116
2018	0.152778	-0.438721	-0.160250	0.148504	4.269990
2019	0.138889	-0.723296	-0.307145	0.047904	1.951768
2020	-0.708333	-1.283143	-0.725075	-0.239522	2.415131

الملحق (2): تقدير النموذج.

Dependent Variable: LGDP
Method: Least Squares
Date: 05/31/22 Time: 14:41
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEX	0.360818	0.051785	6.967659	0.0000
LIM	0.136113	0.104318	1.304793	0.2034
LK	0.494996	0.162311	3.049671	0.0052
INF	-0.004523	0.004013	-1.127085	0.2700
C	0.273209	0.058056	4.705939	0.0001

R-squared	0.789409	Mean dependent var	0.341846
Adjusted R-squared	0.757010	S.D. dependent var	0.343230
S.E. of regression	0.169192	Akaike info criterion	-0.568876
Sum squared resid	0.744274	Schwarz criterion	-0.337587
Log likelihood	13.81757	Hannan-Quinn criter.	-0.493481
F-statistic	24.36548	Durbin-Watson stat	1.913946
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق(3): تحديد درجة تأخير المتغير GDP

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LGDP
Exogenous variables: C
Date: 06/16/22 Time: 14:02
Sample: 1990 2020
Included observations: 29

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-9.205163	NA	0.118358	0.703804	0.750952	0.718571
1	-6.335324	5.343839*	0.104058*	0.574850*	0.669146*	0.604382*
2	-5.430762	1.621973	0.104800	0.581432	0.722876	0.625730

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق(4): تحديد درجة تأخير المتغير LEX

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LEX
Exogenous variables: C
Date: 06/16/22 Time: 14:07
Sample: 1990 2020
Included observations: 29

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-27.58090	NA	0.420314	1.971097	2.018245	1.985863
1	-24.77521	5.224392*	0.371171*	1.846566*	1.940862*	1.876099*
2	-24.30304	0.846651	0.385133	1.882968	2.024413	1.927267

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق(5): تحديد درجة تأخير المتغير LIM

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LIM
Exogenous variables: C
Date: 06/16/22 Time: 14:08
Sample: 1990 2020
Included observations: 29

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-13.86288	NA*	0.163193	1.025026	1.072175	1.039793
1	-12.04987	3.375961	0.154324*	0.968956*	1.063253*	0.998489*
2	-11.78682	0.471675	0.162455	1.019781	1.161225	1.064079

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق(6): تحديد درجة تأخير المتغير LK

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LK
Exogenous variables: C
Date: 06/16/22 Time: 14:10
Sample: 1990 2020
Included observations: 29

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-4.965052	NA*	0.088348	0.411383	0.458531*	0.426149
1	-3.613606	2.516486	0.086249	0.387145	0.481441	0.416678*
2	-2.432633	2.117606	0.085224*	0.374664*	0.516109	0.418963

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق(7): تحديد درجة تأخير المتغير INF

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: INF
Exogenous variables: C
Date: 06/16/22 Time: 14:11
Sample: 1990 2020
Included observations: 29

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-104.0793	NA	82.18697	7.246847	7.293995	7.261613
1	-83.62365	38.08978*	21.48643*	5.905079*	5.999376*	5.934612*
2	-83.47797	0.261221	22.80235	5.963998	6.105442	6.008297

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق(8): اختبار جذر الوحدة للمتغير LGDPعند الفرق الأول.

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.598176	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 06/16/22 Time: 14:50
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDP(-1))	-1.461097	0.192296	-7.598176	0.0000

الملحق(9): اختبار جذر الوحدة للمتغير LEXعند المستوى

Null Hypothesis: LEX has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.078756	0.0033
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LEX)
Method: Least Squares
Date: 06/16/22 Time: 14:26
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEX(-1)	-0.558713	0.181473	-3.078756	0.0045

الملحق (10): اختبار جذر الوحدة للمتغير LIMعند المستوى.

Null Hypothesis: LIM has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.050837	0.0035
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIM)
Method: Least Squares
Date: 06/16/22 Time: 14:30
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIM(-1)	-0.514597	0.168674	-3.050837	0.0048

الملحق رقم (11): اختبار جذر الوحدة للمتغير LKعند الفرق الأول.

Null Hypothesis: D(LK) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.070425	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LK,2)
Method: Least Squares
Date: 06/16/22 Time: 14:39
Sample (adjusted): 1994 2020
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LK(-1))	-3.642260	0.451310	-8.070425	0.0000
D(LK(-1),2)	1.552892	0.330249	4.702187	0.0001
D(LK(-2),2)	0.614325	0.161768	3.797569	0.0010
C	0.451264	0.116054	3.888385	0.0008
@TREND("1990")	-0.023666	0.006120	-3.867365	0.0008

الملحق رقم (12): اختبار جذر الوحدة للمتغير INFعند الفرق الأول.

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.566066	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 06/16/22 Time: 14:46
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-0.988537	0.177601	-5.566066	0.0000

الملحق(13): اختبار درجة التأخير الملائمة للنماذج.

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LGDP LEX LIM LK INF
Exogenous variables: C
Date: 05/31/22 Time: 20:55
Sample: 1990 2020
Included observations: 27

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-111.2449	NA	0.003778	8.610733	8.850703	8.682088
1	-66.42888	69.71380	0.000904	7.142880	8.582699	7.571013
2	-41.63495	29.38540	0.001136	7.158144	9.797812	7.943056
3	-13.92509	22.57841	0.001762	6.957414	10.79693	8.099103
4	92.75692	47.41422*	2.34e-05*	0.906895*	5.946261*	2.405363*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق (14): تحديد فترات الإبطاء المثلى حسب معيار Akaike info criterion.

Sample (adjusted): 1994 2020
Included observations: 27 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LEX LIM LK INF
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 2500
Selected Model: ARDL(3, 4, 4, 4, 3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LGDP(-1)	-3.777863	0.480618	-7.860420	0.0014
LGDP(-2)	-2.907202	0.340672	-8.533728	0.0010
LGDP(-3)	-0.760093	0.154075	-4.933264	0.0079
LEX	-0.008806	0.049020	-0.179645	0.8662
LEX(-1)	0.594183	0.089885	6.610484	0.0027
LEX(-2)	0.180514	0.053025	3.404290	0.0272
LEX(-3)	-0.204146	0.077473	-2.635077	0.0579
LEX(-4)	-0.343916	0.045581	-7.545146	0.0017
LIM	1.528551	0.180185	8.483211	0.0011
LIM(-1)	0.395927	0.094461	4.191445	0.0138
LIM(-2)	2.095117	0.229908	9.112864	0.0008
LIM(-3)	1.842840	0.198781	9.270720	0.0008
LIM(-4)	2.369332	0.269990	8.775618	0.0009
LK	-0.340127	0.194228	-1.751180	0.1548
LK(-1)	-0.586134	0.148424	-3.949059	0.0168
LK(-2)	-1.788455	0.201844	-8.860580	0.0009
LK(-3)	-2.992105	0.367310	-8.145994	0.0012
LK(-4)	-3.375709	0.379393	-8.897645	0.0009
INF	-0.172269	0.020556	-8.380265	0.0011
INF(-1)	-0.020232	0.006859	-2.949857	0.0420
INF(-2)	-0.039581	0.006847	-5.780528	0.0044
INF(-3)	-0.010716	0.005111	-2.096602	0.1041
C	5.425625	0.566758	9.573088	0.0007

R-squared	0.995990	Mean dependent var	0.396091
Adjusted R-squared	0.973935	S.D. dependent var	0.324225
S.E. of regression	0.052345	Akaike info criterion	-3.267766
Sum squared resid	0.010960	Schwarz criterion	-2.163905
Log likelihood	67.11484	Hannan-Quinn criter.	-2.939530
F-statistic	45.15969	Durbin-Watson stat	2.358911
Prob(F-statistic)	0.001033		

الملحق (15): اختبار منهج الحدود bounds test.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	28.84571	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	27		Finite Sample: n=35	
		10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

الملحق رقم (16): تقدير النموذج في الأجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ.

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LGDP)
Selected Model: ARDL(3, 4, 4, 4, 3)
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
Date: 06/13/22 Time: 15:28
Sample: 1990 2020
Included observations: 27

ECM Regression
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.425625	0.291625	18.60480	0.0000
D(LGDP(-1))	3.667295	0.230447	15.91385	0.0001
D(LGDP(-2))	0.760093	0.093611	8.119734	0.0013
D(LEX)	-0.008806	0.025932	-0.339582	0.7513
D(LEX(-1))	0.367549	0.042750	8.597611	0.0010
D(LEX(-2))	0.548063	0.048821	11.22604	0.0004
D(LEX(-3))	0.343916	0.026050	13.20195	0.0002
D(LIM)	1.528551	0.087480	17.47306	0.0001
D(LIM(-1))	-6.307289	0.339402	-18.58352	0.0000
D(LIM(-2))	-4.212172	0.230657	-18.26161	0.0001
D(LIM(-3))	-2.369332	0.133589	-17.73592	0.0001
D(LK)	-0.340127	0.077582	-4.384087	0.0118
D(LK(-1))	8.156268	0.409891	19.89861	0.0000
D(LK(-2))	6.367814	0.340370	18.70851	0.0000
D(LK(-3))	3.375709	0.178231	18.94004	0.0000
D(INF)	-0.172269	0.009871	-17.45270	0.0001
D(INF(-1))	0.050296	0.002980	16.87902	0.0001
D(INF(-2))	0.010716	0.002387	4.489780	0.0109
CointEq(-1)*	-8.445158	0.454043	-18.59993	0.0000

الملحق رقم (17): تقدير النموذج في الاجل الطويل.

Levels Equation
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEX	0.025793	0.007907	3.262270	0.0310
LIM	0.974732	0.031185	31.25670	0.0000
LK	-1.075472	0.053541	-20.08670	0.0000
INF	-0.028750	0.000762	-37.72033	0.0000

EC = LGDP - (0.0258*LEX + 0.9747*LIM -1.0755*LK -0.0287*INF)

اختبارات تشخيص النموذج:

الملحق رقم (18): اختبار ثبات التباين حد الخطأ.

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.455008	Prob. F(1,24)	0.5064
Obs*R-squared	0.483754	Prob. Chi-Square(1)	0.4867

الملحق رقم (19): اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

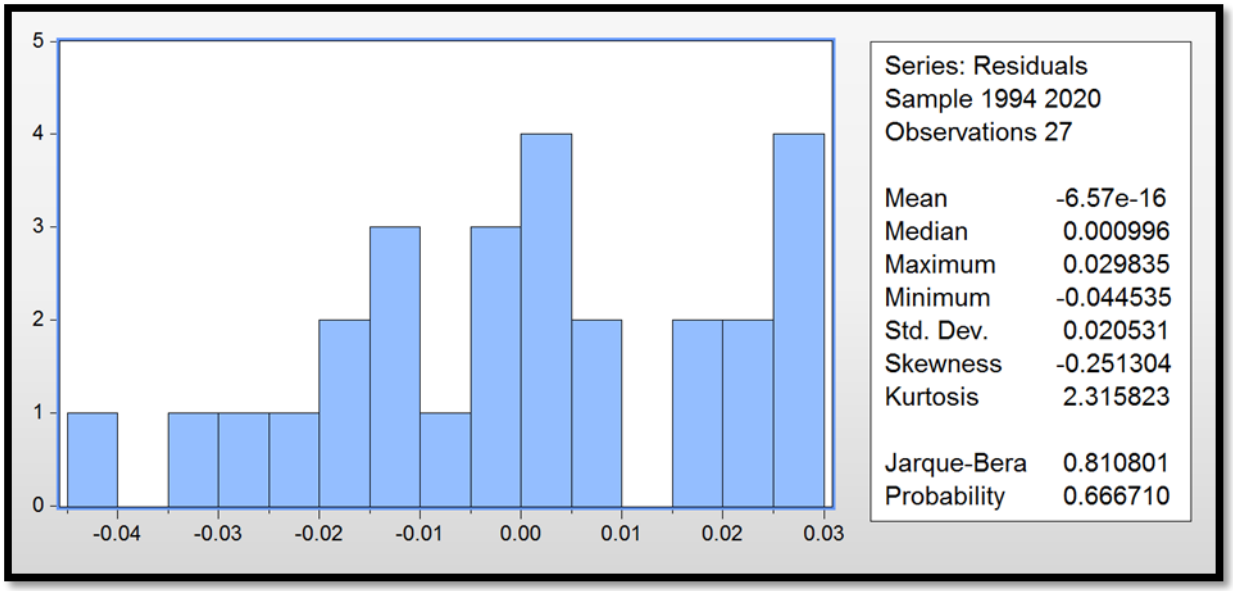
F-statistic	1.207625	Prob. F(2,2)	0.4530
Obs*R-squared	14.76966	Prob. Chi-Square(2)	0.0006

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 05/31/22 Time: 23:47
Sample: 1994 2020
Included observations: 27
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	-0.204650	1.293214	-0.158249	0.8888
LGDP(-2)	-0.310879	1.556886	-0.199680	0.8602
LGDP(-3)	-0.048881	0.193891	-0.252106	0.8245
LEX	-0.009060	0.077570	-0.116794	0.9177
LEX(-1)	0.033424	0.203372	0.164350	0.8846
LEX(-2)	-0.002260	0.102104	-0.022136	0.9843
LEX(-3)	-0.038921	0.160871	-0.241941	0.8314
LEX(-4)	-0.035683	0.147244	-0.242342	0.8311
LIM	0.157062	0.637680	0.246302	0.8284
LIM(-1)	-0.086014	0.325445	-0.264298	0.8163
LIM(-2)	0.161181	0.901481	0.178796	0.8746
LIM(-3)	0.138389	0.680417	0.203389	0.8576
LIM(-4)	0.144666	0.824616	0.175434	0.8769
LK	0.102215	0.355267	0.287712	0.8006
LK(-1)	-0.010108	0.197634	-0.051143	0.9639
LK(-2)	-0.240937	0.860321	-0.280055	0.8057
LK(-3)	-0.307199	1.327186	-0.231467	0.8385
LK(-4)	-0.336516	1.509322	-0.222958	0.8443
INF	-0.017043	0.074411	-0.229045	0.8401
INF(-1)	-0.000675	0.009205	-0.073287	0.9482
INF(-2)	-0.001076	0.009718	-0.110680	0.9220
INF(-3)	-0.006879	0.021688	-0.317169	0.7812
C	0.484224	2.192333	0.220871	0.8457
RESID(-1)	-1.526712	3.616297	-0.422176	0.7140
RESID(-2)	-0.700868	1.836085	-0.381719	0.7394

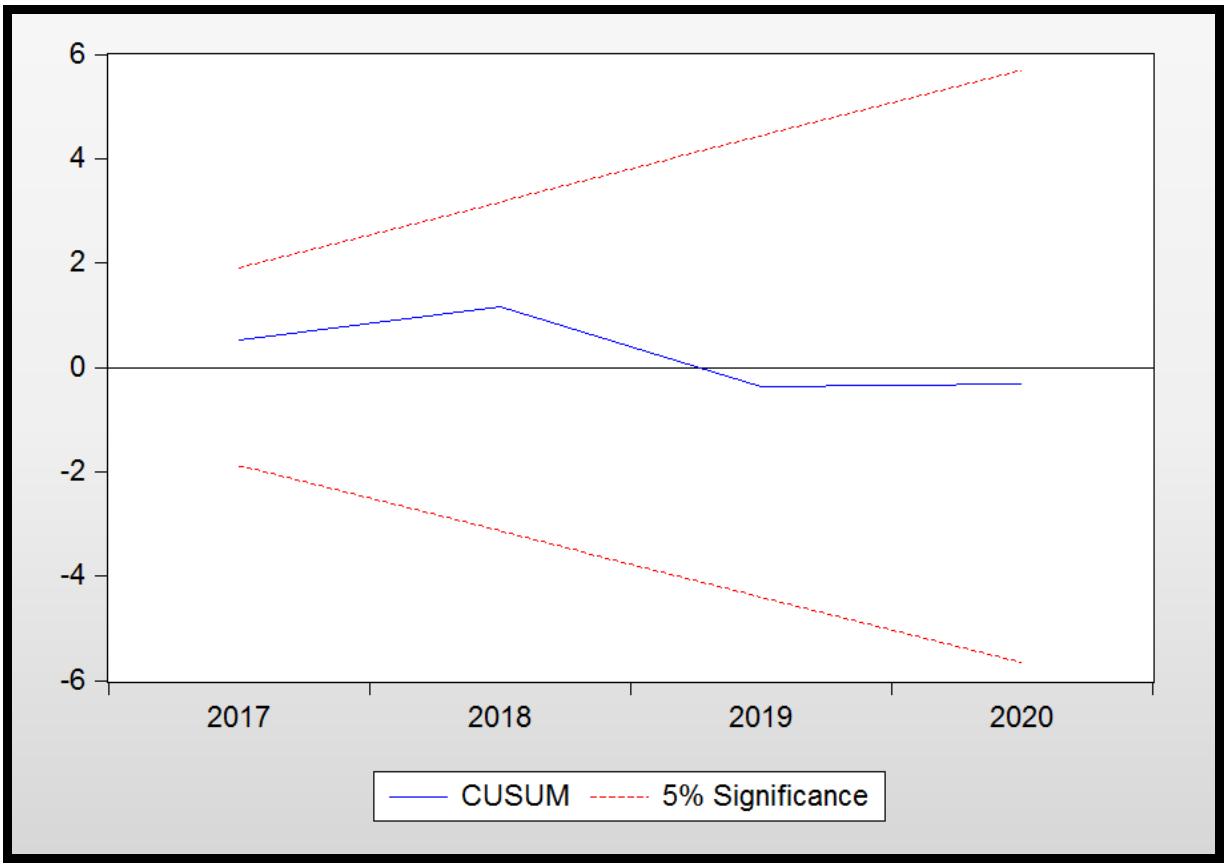
R-squared	0.547024	Mean dependent var	-6.57E-16
Adjusted R-squared	-4.888682	S.D. dependent var	0.020531
S.E. of regression	0.049823	Akaike info criterion	-3.911535
Sum squared resid	0.004965	Schwarz criterion	-2.711686
Log likelihood	77.80572	Hannan-Quinn criter.	-3.554757
F-statistic	0.100635	Durbin-Watson stat	2.666054
Prob(F-statistic)	0.999282		

الملحق رقم(20): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.



الملحق رقم (21): اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعلمات النموذج " stability test ".

-(cusum) :



cusum of square–

